المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

مشروع قانون المالية لسنة 2017

تقرير حول المقاصة

تقريـر حـول المقـاصـــة

الفهـــرس

مقدمة	**1**
الفصل الأول : مراحل إصلاح نظام أسعار الوقود	**2**
I .1. تذكير بنظام المقايسة خلال سنتي 2013 و2014	2
1.1.I. نظام المقايسة الجزئية في سنة 2013	2
2.1.I. نظام المقايسة في سنة 2014	2
2.I. المصادقة على أسعار المواد النفطية السائلة في يناير2015	3
1.2.I. رفع الدعم عن الغازوال	3
2.2.I. المصادقة على أسعار الوقود	3
3.2.I. حذف إيرادات المعادلة	3
3.I. تحرير أسعار الوقود في شهر ديسمبر 2015	3
4.I. تقييم إصلاح دعم المواد النفطية السائلة : 2012-2015	4
1.4.I. تطور أسعار الوقود	4
2.4.I. إصلاح تدريجي لمستويات الدعم	7
3.4.I. الآثار المالية للإصلاح	7
الفصل الثاني : دعم غاز البوطان	**10**
1.II. وضعية السوق الدولية للمواد النفطية	10
2.II. إعادة هيكلة نظام دعم غاز البوتان	12
1.2.II. على مستوى الاستيراد	12
2.2.II. على مستوى نقل الغاز بالجملة	12
3.2.II. على مستوى التوزيع	12
3.II.نفقات المقاصة لغاز البوتان	13
1.3.II. نسبة الدعم الأحادي لغاز البوتان	13
2.3.II. الاستهلاك الوطني لغاز البوتان	13
3.3.II. نفقات مقاصة غاز البوتان	14
الفصل الثالث: دعم مادة السكر	**15**
1.III.وضعية السوق العالمية للسكر خلال 2015-2016	15
1.1.III. إنتاج واستهلاك السكر على المستوى العالمي	15
2.1.III. تطور سعر السكر الخام في الأسواق العالمية	15
2.III. وضعية سلسلة السكر بالمغرب	16
1.2.III. استهلاك السكر الأبيض	16
2.2.III. الإنتاج الوطني من السكر المكرر والواردات من السكر الخام	17

3.III. تطور نفقات مقاصة السكر 18
1.3.III. الدعم الجزافي الموجه للسكر المكرر 18
2.3.III. الدعم الإضافي الموجه لاستيراد السكر الخام 18
3.3.III. التكلفة الاجمالية لدعم مادة السكر 19

الفصل الرابع: وضعية دعم الدقيق الوطني للقمح اللين 20
1.IV. وضعية الأسواق العالمية للحبوب خلال سنة 2016-2017 20
1.1.IV. الإنتاج والاستهلاك العالميين للحبوب 20
2.1.IV. تطور سعر القمح اللين في السوق الدولية 21
2.IV. وضعية السوق الوطنية للحبوب 21
1.2.IV.الإنتاج الوطني للحبوب خلال الموسم 2016/2015 21
2.2.IV. تطور واردات الحبوب 23
3.2.IV. الصناعات التحويلية للحبوب 25
3.IV. برنامج محاربة آثار تأخر التساقطات 25
1.3.IV. عملية توزيع الشعير 26
2.3.IV. عملية توزيع الأعلاف المركبة للأبقار 26
4.IV. تطور نفقات دعم القمح اللين و الدقيق الوطني للقمح اللين 26

الفصل الخامس : وضعية المقاصة خلال سنة 2016 ومشروع قانون المالية لسنة 2017 28
1.V. تقدير نفقات المقاصة لسنة 2016 28
2.V. مشروع قانون المالية لسنة 2017 28

مقدمة

يعد إصلاح نظام المقاصة واحدا من الأوراش الاقتصادية الوطنية التي عرفت دينامية كبيرة وتقدما بارزا. ولقد أظهرت التعديلات والإصلاحات التي توالت خلال الأربع سنوات الأخيرة عن الالتزام والإرادة القوية لتثبيت التوازنات الاقتصادية للبلاد وحسن تدبير النفقات العمومية، في ظرفية اتسمت بتقلبات الأسواق العالمية التي أثرت بقوة على جل البنيات الاقتصادية وخصوصا الهشة منها.

وللتذكير فإن تقلبات الأسواق العالمية بينت محدودية هذا النظام خلال العشرية الاخيرة، حيث بلغت نفقات المقاصة مستويات قياسية ناهزت 56,6 مليار درهم برسم سنة 2012، أي ما يعادل الميزانية السنوية الموجهة للاستثمار، مما أثر سلبا على حسن برمجة الموارد المالية والتنفيذ العادي للنفقات العمومية.

وهكذا، فإن نفقات المقاصة قد تجاوزت باستمرار الاعتمادات المرصودة لها خلال السنوات الفارطة، حيث تم اللجوء إلى فتح اعتمادات إضافية منذ سنة 2008، لاسيما بالاقتراض، وعلى حساب الاستثمار، دون التمكن من الحد من تراكم المتأخرات التي ناهزت 22 مليار درهم إلى متم سنة 2012. وبهذا بلغ الغلاف المالي الموجه للمقاصة ما يناهز 214 مليار درهم بين سنتي 2010 و2014، كان من الممكن أن يساهم في استحداث وتطوير البنيات التحتية أو من تخفيض ما يناهز 36% من الدين المالي لخزينة البلاد.

تم الشروع في إصلاح نظام المقاصة في سنة 2012 من خلال مراجعة أولية لأسعار الوقود عند محطات التوزيع. تم بعد ذلك تطبيق نظام المقايسة، المعتمد بين سبتمبر 2013 ونونبر 2015، الذي مكن من مواصلة هذا الإصلاح التدريجي عبر حذف الدعم الموجه للوقود، حيث لم تعد هذه المواد مدعمة منذ فاتح يناير 2015.

على مستوى الميزانية، فقد مكن هذا الإصلاح من كبح نزيف الميزانية والدين، وهكذا مكنت الهوامش الموفرة من خلال هذه الإجراءات من تثبيت نفقات الدعم في حدود المستويات التي يسمح بها قانون المالية من جهة، ومن تصفية المتأخرات المتراكمة برسم دعم المواد النفطية السائلة من جهة أخرى.

وبعد مرور فترة انتقالية تراوحت بين شهري يناير ونونبر 2015، والتي تمت خلالها المصادقة على أسعار الوقود كمرحلة أولية، تم تحرير هذه المواد بصفة نهائية منذ فاتح ديسمبر 2015، حيث أصبحت تحدد أسعارها طبقا لوضعية السوق حسب العرض والطلب.

ومن جهة أخرى، فإن هذا الإصلاح توخى إعادة هيكلة نظام الدعم الاجتماعي، وذلك بالانتقال من منظومة دعم كانت مرتكزة على الأسعار ومفتوحة لجميع الفئات الاجتماعية، إلى منظومة دعم أكثر استهدافا تعتمد على الخدمات وبرامج الحماية الاجتماعية ولاسيما برامج راميد وتيسير، إلخ.

وبإدراج هذه الإجراءات في إطار إصلاح مندمج يأخذ بعين الاعتبار جل الأبعاد الاستراتيجية للبلاد، اعتبر تموين البلاد بالمواد النفطية والغذائية محورا أساسيا لكل تغيير. وفي هذا الاتجاه، فإن القانون الجديد المتعلق بالمواد النفطية الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 2 مارس 2016 أعطى أهمية أساسية لسلامة التموين ومعايير الجودة لكل هذه المواد.

الفصل الأول : مراحل إصلاح نظام أسعار الوقود

1.I. تذكير بنظام المقايسة خلال سنتي 2013 و2014

1.1.I. نظام المقايسة الجزئية في سنة 2013

من أجل تقليص آثار تقلبات الأسعار النفطية على نفقات المقاصة، تم اعتماد نظام المقايسة الجزئية بتاريخ 16 سبتمبر 2013 لتحديد أسعار البنزين والغازوال والفيول رقم 2. ويهدف هذا النظام إلى حصر الدعم الموجه لهذه المحروقات في حدود الغلاف المالي المحدد برسم قانون المالية، مع عكس الفارق الناتج عن تقلبات الأسعار العالمية على الأثمان الداخلية سواء بالارتفاع أو بالانخفاض.

وحددت مستويات الدعم برسم سنة 2013 في 2,6 درهم للتر بالنسبة للغازوال و0,8 درهم للتر بالنسبة للبنزين و930 درهم للطن بالنسبة للفيول رقم 2 و حيث تمت مراجعة أسعار هذه المحروقات في اليوم 16 من كل شهر، على أساس معدلات الأسعار وسعر صرف الدولار الموافقة لشهرين قبل تاريخ المراجعة وفقا للقرار رقم 3-69-13.

وقد اعتبر هذا النظام جزئيا عبر مواصلة دعم هذه المواد واعتماد فترة طويلة لتحديد مستوى الأسعار العالمية المعمول بها، وذلك للتخفيف من آثار تقلباتها على أسعار البيع في السوق الداخلية.

2.1.I. نظام المقايسة في سنة 2014

بعد تجربة سنة 2013، تم تعميم نظام المقايسة على مواد نفطية سائلة أخرى خلال سنة 2014 وذلك بتمييز هذه المقايسة على حسب كل مادة.

فبالنسبة لمادتي البنزين والفيول رقم 2، تمت مقايستهما بشكل كلي حيث لم يعد أي دعم موجه لهاتين المادتين منذ فاتح فبراير 2014. وقد تمت مراجعة أسعار البنزين والفيول رقم 2 كل خمسة عشر يوما على أساس أسعارها الدولية وفقا للقرار رقم 3-208-14، حيث عكست جميع التغيرات الناتجة على الأسعار الداخلية سواء بالارتفاع أو بالانخفاض.

بالنسبة لمادة الغازوال، وعلى عكس البنزين والفيول رقم 2، فقد تم حذف الدعم الموجه لهذه المادة بصفة تدريجية، حيث تم تحديد مستويات الدعم في 2,15 درهم للتر في شهر يناير، و1,70 درهم للتر في شهر أبريل، و1,25 درهم للتر في شهر يوليو، و 0,80 درهم للتر في شهر أكتوبر. وقد تم تحديد سعر الغازوال في اليوم السادس عشر من كل شهر على أساس معدلات الأسعار الدولية الموافقة لشهرين قبل تاريخ المراجعة، وباعتبار مستويات الدعم المحددة أعلاه، وذلك كلما فاق وقع التغييرات على سعر البيع الداخلي +/- 2,5%، في حين أن مراجعة أسعار المواد النفطية الأخرى لم تكن مشروطة بهذا الإجراء في سنة 2014.

أما بالنسبة للفيول رقم 2 والفيول الخاص الموجهين لإنتاج الكهرباء، فقد تم إدراجهما في نظام المقايسة منذ فاتح يونيو 2014، حيث صارا خاضعين لنفس الأحكام المطبقة على البنزين والفيول رقم 2 الصناعي، أي بارتباط تام بأسعارها العالمية. وقد تم استبدال الدعم الممنوح لهذا النوع من الفيول بمنحة مباشرة لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وذلك لتغطية التكلفة الناتجة عن رفع الدعم عن هذه المادة.

2.I. المصادقة على أسعار المواد النفطية السائلة في يناير 2015

1.2.I. رفع الدعم عن الغازوال

على غرار باقي المواد النفطية، تم رفع الدعم عن الغازوال بصفة نهائية بتاريخ فاتح يناير 2015. وهكذا تمت مراجعة أسعار كل المواد النفطية السائلة في الأول والسادس عشر من كل شهر وفقا لأسعارها في السوق الدولية.

2.2.I. المصادقة على أسعار الوقود

تم عقد اتفاق للمصادقة على أسعار المواد النفطية السائلة بتاريخ 26 ديسمبر 2014 بين الحكومة وقطاع المواد النفطية، الممثل بجمعية النفطيين بالمغرب والشركة المغربية لصناعة التكرير وذلك برسم الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى 30 نونبر 2015.

ويهدف هذا الاتفاق إلى :

- مواكبة مهنيي قطاع المواد النفطية خلال فترة انتقالية في تحديد أسعار بيع المواد النفطية السائلة، حيث تحدد الدولة الأسعار "القصوى" التي تباع بها المحروقات على أساس معطيات السوق الدولية وبنية أسعار المواد النفطية، وذلك وفقا لأحكام قرار الوزير المنتدب لذى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة رقم 4554-14 بتاريخ 29 ديسمبر 2014؛
- خلق الظروف الملائمة للتنافسية في القطاع النفطي؛
- ضمان تزويد السوق الوطنية بالمواد النفطية في أحسن الظروف؛
- احترام المقاييس والمعايير المتعلقة بمستويات التخزين وبجودة المنتوجات؛
- دعم برامج الاستثمار في القطاع النفطي.

3.2.I. حذف إيرادات المعادلة

هي عبارة عن مداخيل كانت تستخلص من أسعار البنزين و الغازوال بنسبة 0,88 و0,11 درهم للتر على التوالي لتمويل جزء من تكلفة دعم غاز البوطان. وقد مكن حذف هذه الإيرادات في سنة 2015 من تخفيض أسعار المحروقات لفائدة المواطنين وذلك على حساب مداخيل الدولة بما يناهز 1,2 مليار درهم.

وحتى نهاية سنة 2015، انحصر دعم المقاصة على مواد غاز البوطان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين. كما خصص قانون المالية لسنة 2015 اعتمادات للتدابير المواكبة ومن بينها الدعم الموجه للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، ولقطاع النقل.

3.I. تحرير أسعار الوقود في شهر ديسمبر 2015

تم تحرير أسعار الوقود منذ فاتح ديسمبر 2015. وقد جاء هذا الإنجاز بعد مسلسل من الإصلاحات الجزئية التي توالت بصفة تدريجية. أولا بمقايسة الأسعار التي كانت ثابتة بالماضي، وبعدها باعتماد المصادقة على الأسعار التي مكنت من إعداد القطاع النفطي لهذه المرحلة.

تم تحرير أسعار الوقود بموجب قرار الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة رقم 15-1899 بتاريخ فاتح يونيو 2015 بتحديد لائحة المنتوجات والخدمات المقننة أسعارها، حيث لم تعد أسعار الوقود ضمن هذه اللائحة منذ ذلك التاريخ.

ويندرج هذا التحرير في إطار التوجيهات الاستراتيجية المتبعة حاليا والتي تطمح في تحرير الاقتصاد وترسيخ قواعد صلبة ومستدامة لنظام اقتصادي متمكن ومستقل عن أية تدخلات.

خلاصة إصلاح دعم المواد النفطية السائلة

	2012	2013	2014	2015	فاتح ديسمبر 2015
تطور نظام التسعيرة	الزيادة	المقايسة	مواصلة المقايسة	المصادقة	التحرير
البنزين	+2 درهم للتر	تحديد نسبة الدعم في 0,8 درهم للتر	حذف الدعم	حذف الدعم دعم مباشر للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب	دعم مباشر للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
الغازوال	+1 درهم للتر	تحديد نسبة الدعم في 2,6 درهم للتر	تخفيض تدريجي للدعم		
الفيول رقم 2	+988 درهم للطن	تحديد نسبة الدعم في 930 درهم للطن	حذف الدعم		
الفيول الكهربائي			- إدراج في نظام المقايسة - حذف الدعم - دعم مباشر للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب		

4.I. تقييم إصلاح دعم المواد النفطية السائلة : 2012-2015

1.4.I. تطور أسعار الوقود

◄ مادة البنزين

سجل السعر الوطني للبنزين أقصى مستواه في شهر يوليو بـ 13,68 درهم للتر، حيث بلغ سعر النفط الخام في ذلك الحين 114 دولار للبرميل. ابتداء من شهر أغسطس 2014، عرف سعر البنزين انخفاضات متتالية، حيث أصبح منذ شهر نونبر 2014 في مستوى أدنى من المستوى المسجل قبل المقايسة والذي كان يبلغ 12,18 درهم للتر. وقد سجل أدنى مستوى له في شهر فبراير 2015 بـ 8,91 درهم للتر.

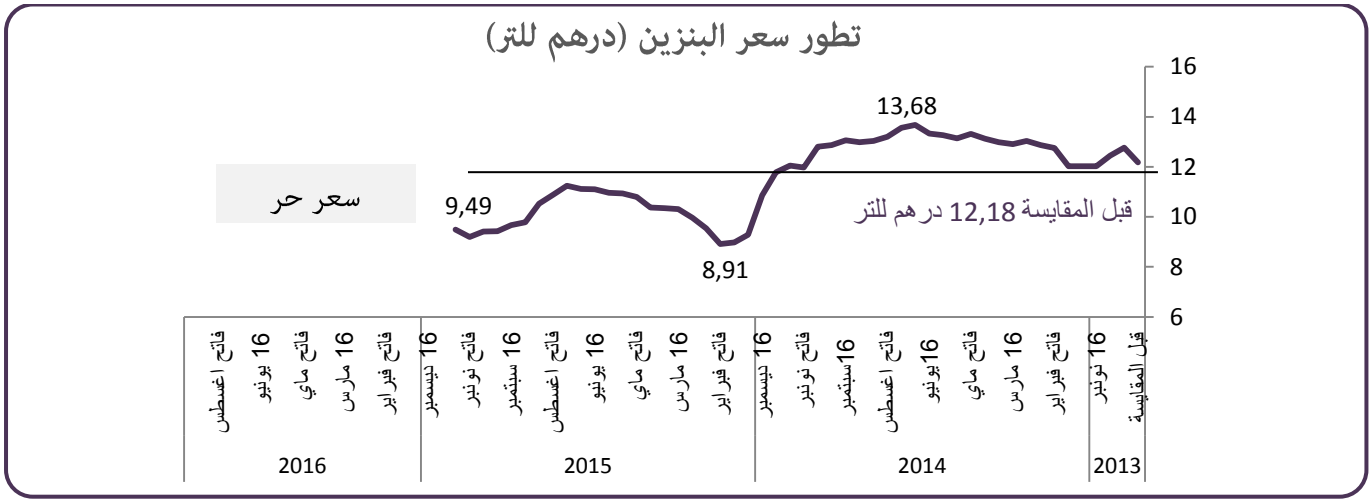

◄ مادة الغازوال

على عكس مادة البنزين، سجل سعر الغازوال مستويات أعلى عموما مما كان عليه قبل المقايسة، بغض النظر على فترات الانخفاضات الحادة للأسعار العالمية. ويفسر ذلك بكون الغازوال كان سعره جد منخفض حيث كان أكثر دعما من مادة البنزين. للإشارة، فقد بلغ نسبة الدعم في سنة 2012 ما يناهز 4 دراهم للتر بالنسبة للغازوال و2,3 درهم للتر بالنسبة للبنزين.

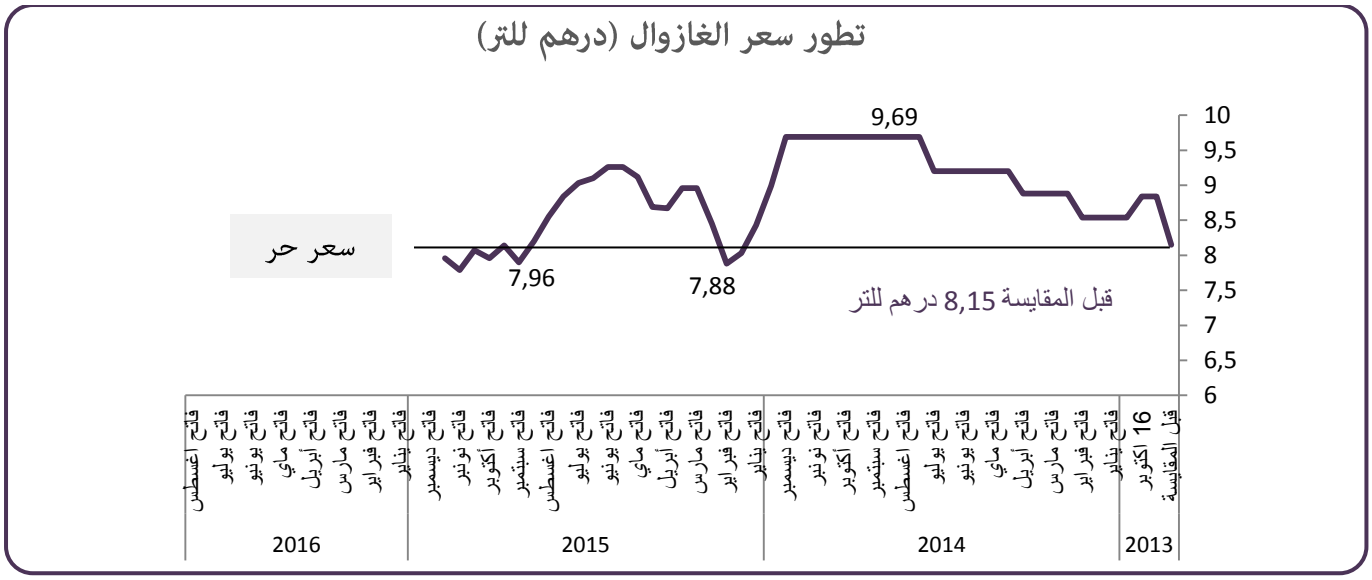

◄ مادة الفيول

بالنسبة للفيول رقم 2 ذو الاستعمال الصناعي، فقد بلغ سعره أقصى مستواه في شهر يوليو2014 بـ 6095,46 درهم للطن، حيث قد بلغ سعر النفط الخام 114 دولار للبرميل. ابتداء من شهر اغسطس 2014، أدى تراجع الأسعار العالمية إلى انخفاض السعر الوطني للفيول على غرار البنزين، حيث صار أقل من سعره المسجل قبل المقايسة منذ نونبر 2014.

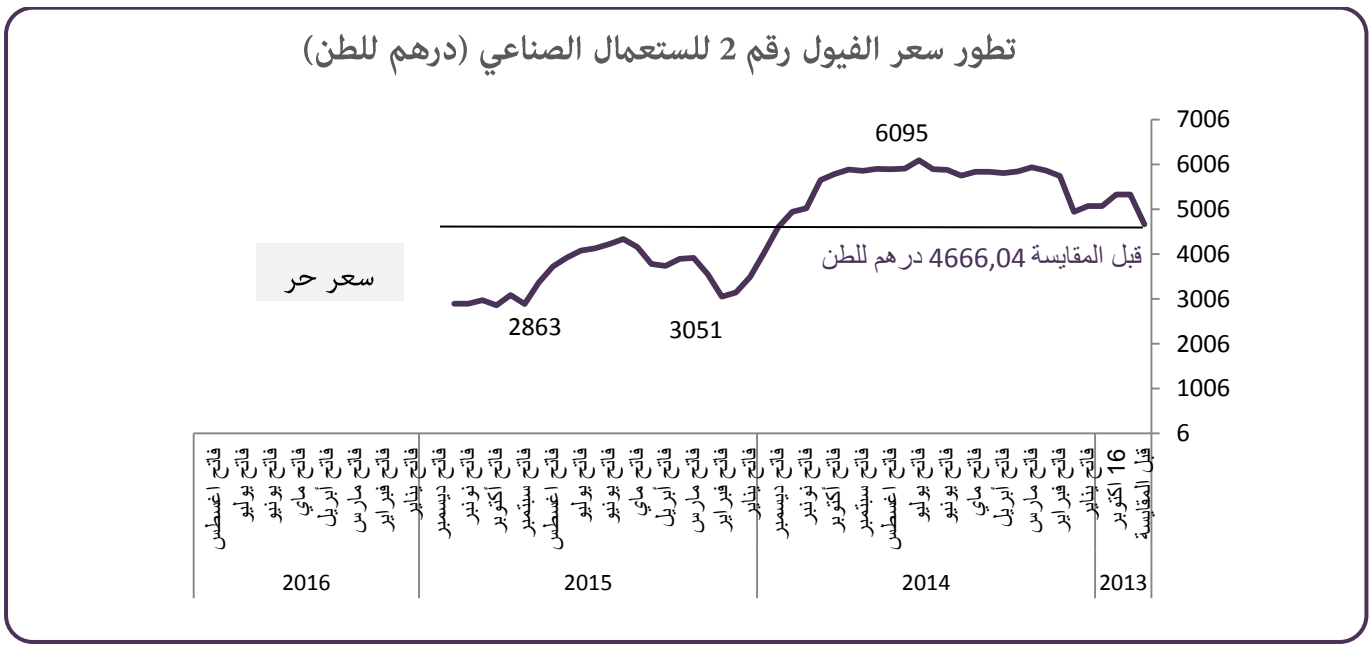

يصور المبيان أسفله التطور العام للأسعار خلال فترة المقايسة. ويتبين من خلاله أن أسعار المحروقات سجلت أعلى مستواها في شهر يوليو2014، وأدنى مستواها في شهر فبراير 2015 بالنسبة للبنزين و الغازوال والفيول الخاص، وفي شهر أكتوبر 2015 بالنسبة للفيول رقم 2 للاستعمال الصناعي ولإنتاج الكهرباء.

تطور أسعار الوقود تحت نظام المقايسة (دون احتساب فارق النقل)

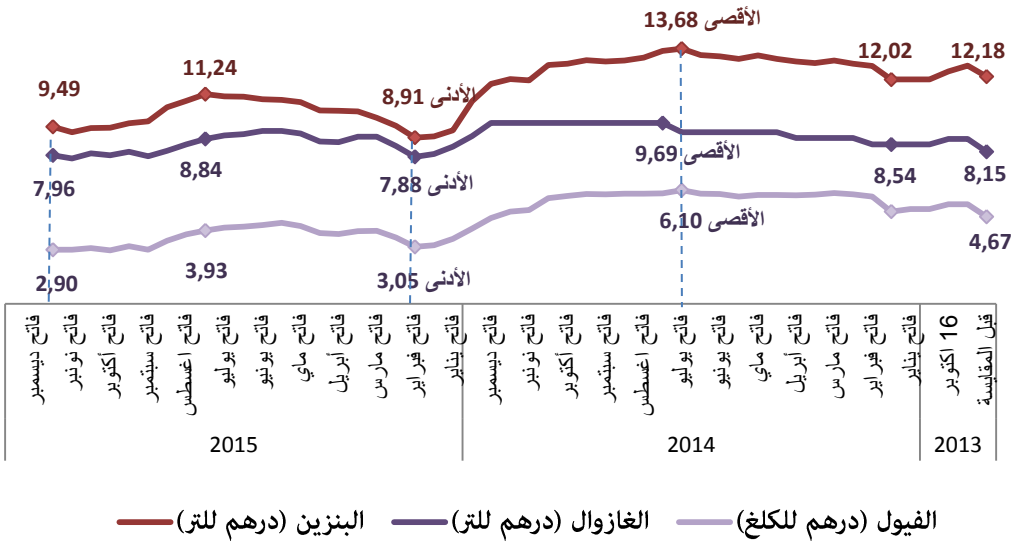

أما بالنسبة للفيول المخصص لإنتاج الكهرباء، يتبين أن انخفاض الأسعار العالمية منذ شهر غشت 2014 مكن من العودة إلى المستويات المسجلة قبل رفع الدعم عن هذه المادة.

تطور سعر الفيول المخصص لإنتاج الكهرباء (درهم للطن)

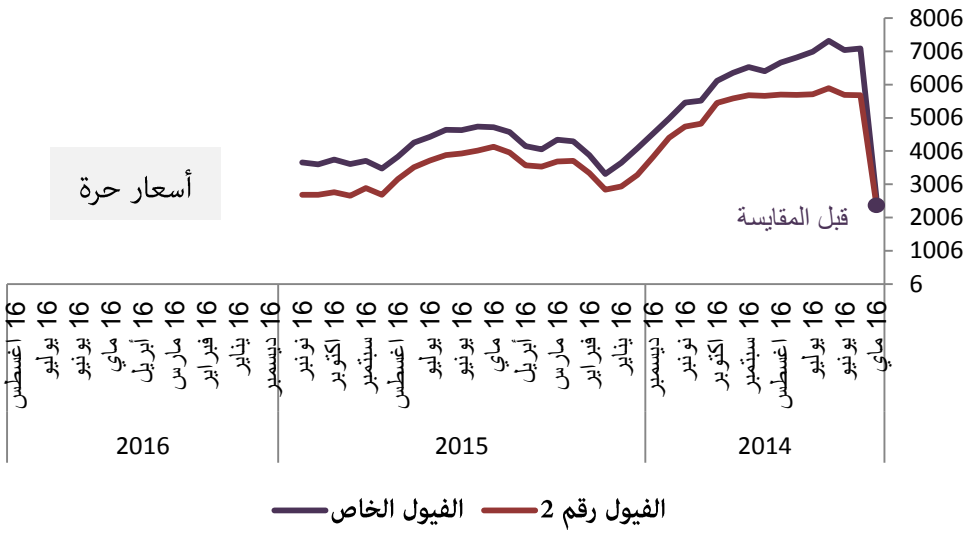

من جهة أخرى، وفي إطار عقد البرنامج الموقع بين الدولة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب للفترة 2014-2017، يمنح دعم مباشر لهذا المكتب لتعويض ارتفاع أسعار الفيول.

2.4.I. إصلاح تدريجي لمستويات الدعم

نتيجة مراجعة أسعار الوقود خلال سنة 2012 وتطبيق نظام المقايسة منذ سنة 2013، تم حذف الدعم الموجه لهذه المواد بصفة تدريجية، بعدما سجلت مستويات قياسية في سنة 2012 بلغت 4 دراهم للتر بالنسبة للغازوال و2,3 درهم للتر بالنسبة للبنزين و498 2 درهم للطن بالنسبة للفيول رقم 2 الصناعي و166 4 و084 5 درهم للطن على التوالي بالنسبة للفيول رقم 2 والفيول الخاص الموجهين لإنتاج الكهرباء.

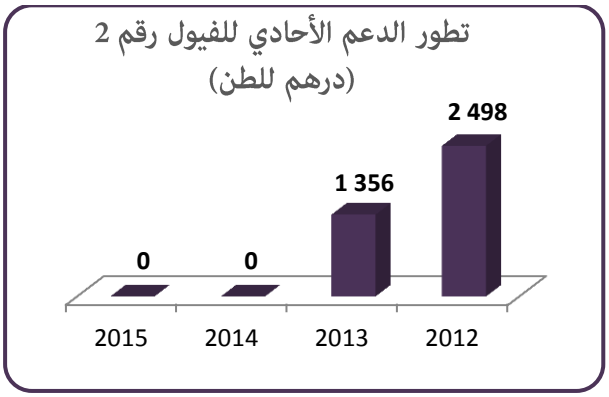

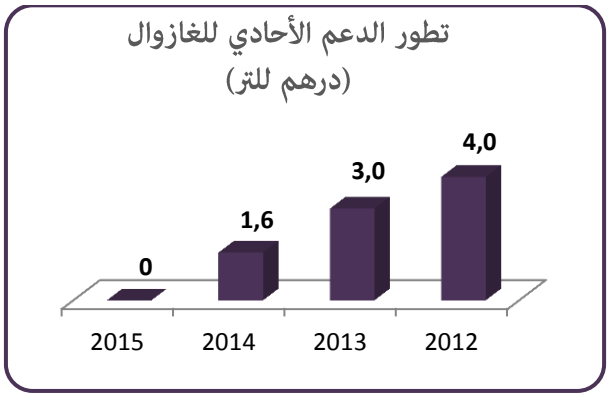

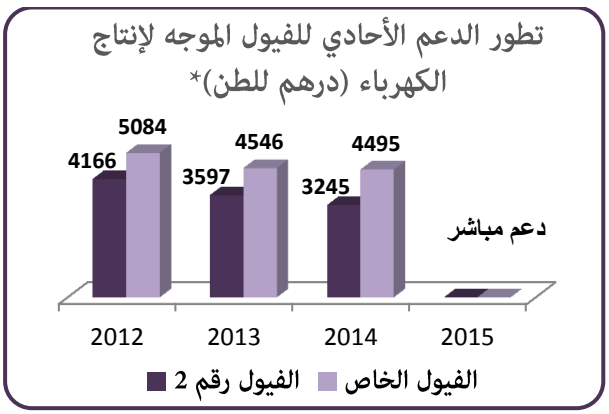

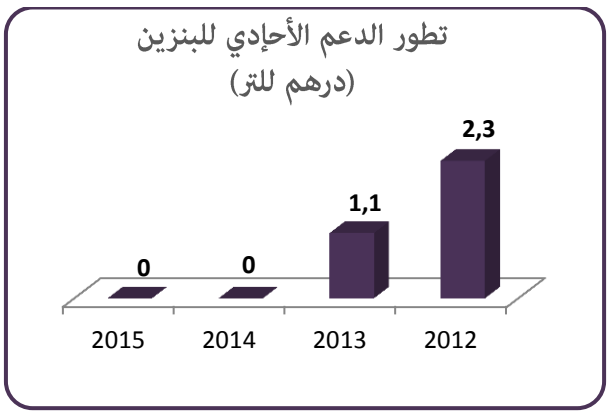

* دون احتساب الدعم الموجه للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

3.4.I. الآثار المالية للإصلاح

◄ تقليص نفقات المقاصة

نتيجة العمل بنظام المقايسة من جهة، وانخفاض الأسعار الدولية للمواد النفطية من جهة أخرى، انتقلت تكلفة دعم المواد النفطية والغذائية من 56,6 مليار درهم في سنة 2012 إلى 13,8 مليار درهم في سنة 2015.

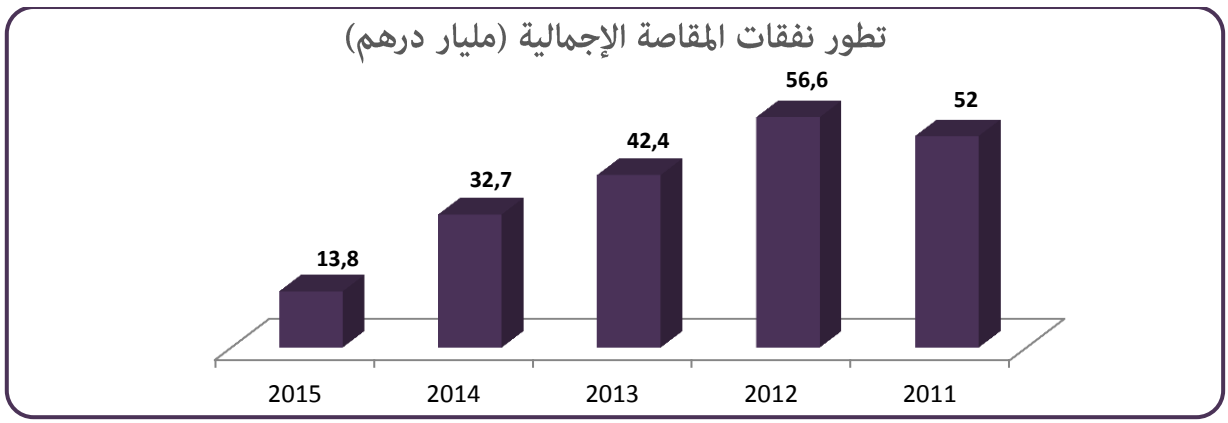

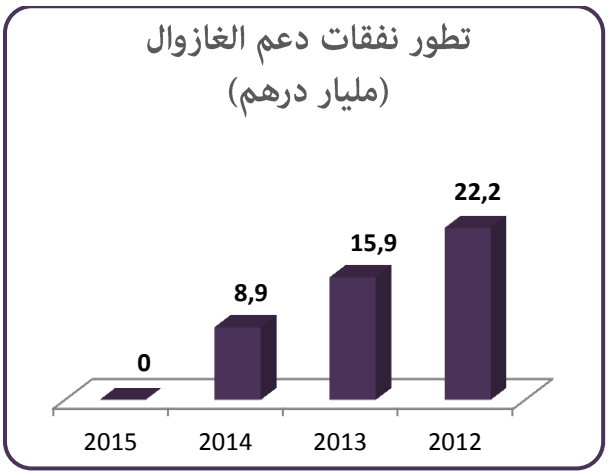

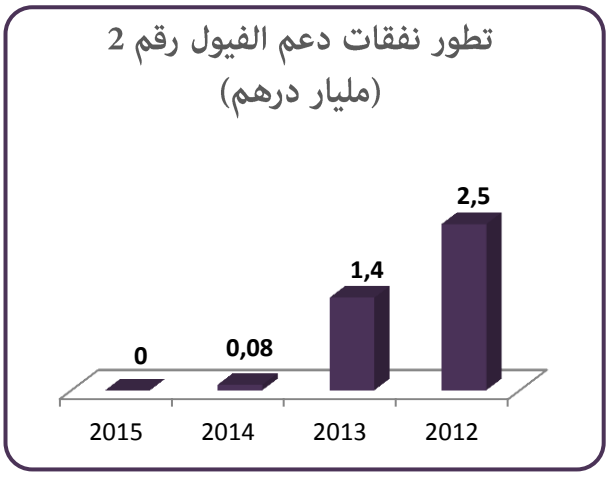

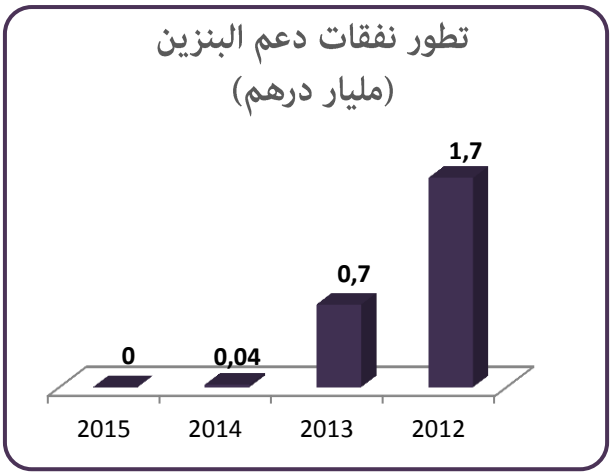

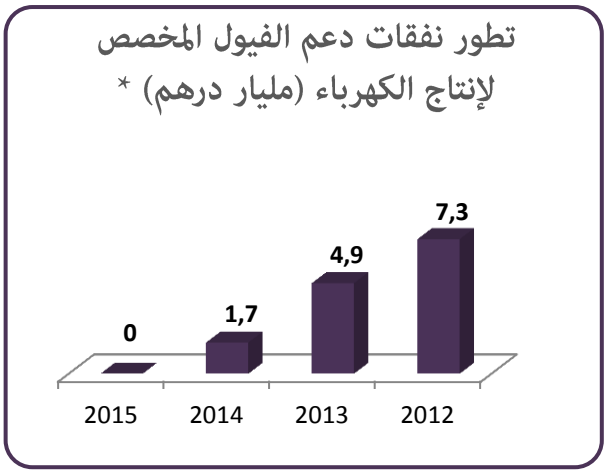

* دون احتساب الدعم الموجه للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

وقد مكن هذا الإصلاح من التحكم في نفقات المقاصة في حدود الاعتمادات المرصودة من جهة، ومن توفير هوامش هامة لتصفية المتأخرات التي تراكمت خلال السنوات الماضية.

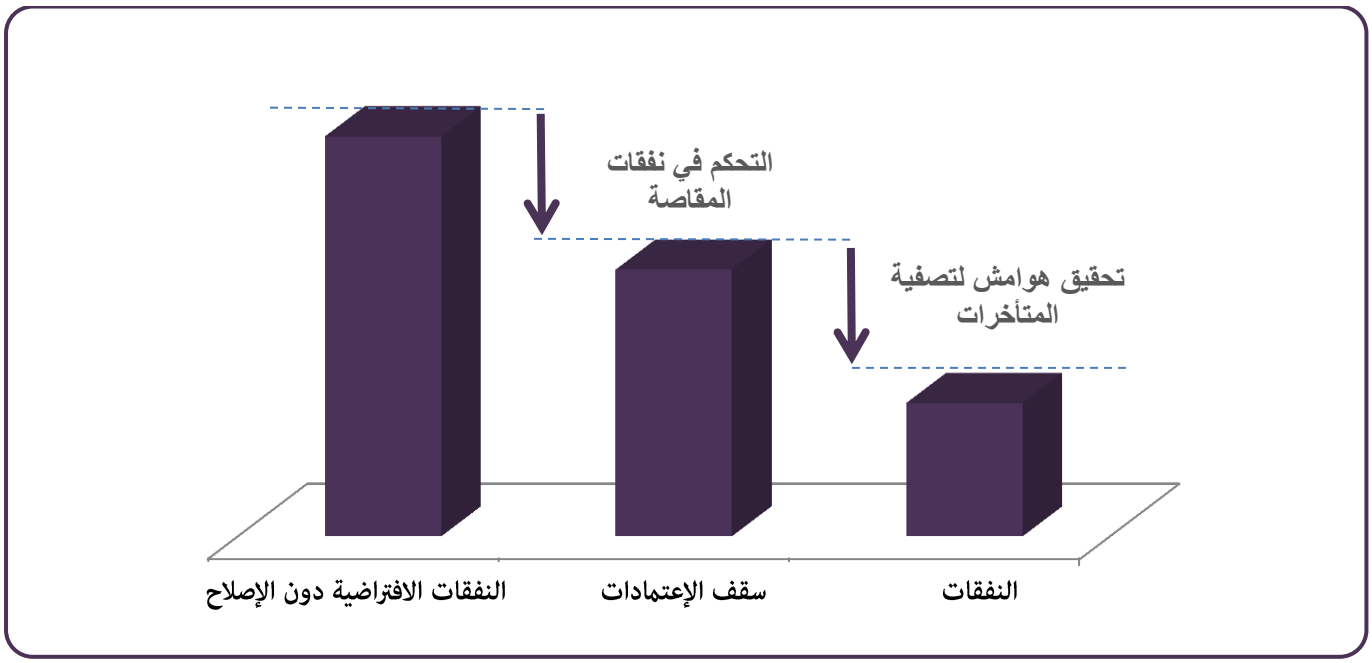

◄ التحكم في نفقات المقاصة

مكنت المجهودات المبذولة في إطار إصلاح المقاصة من تقليص النفقات المسجلة خلال سنة 2012 ب 4,3 مليار درهم، وتجنب تجاوز الاعتمادات المفتوحة للمقاصة برسم السنوات 2013 و2014 والمتوقعة لسنة 2015. حيث سجلت هذه النفقات بالماضي تجاوزات هامة للاعتمادات المرصودة لها والتي أدت إلى فتح اعتمادات إضافية بلغت 14 مليار درهم و18 مليار درهم و10 مليار درهم على التوالي بالنسبة للسنوات 2008 و2011 و2012.

◄ تصفية متأخرات المقاصة

من جهة أخرى، مكن نظام المقايسة من توفير هوامش هامة كان من شأنها تصفية المتأخرات المتراكمة خلال السنوات الماضية، والتي بلغت 22 مليار درهم إلى متم سنة 2012. ولهذا الغرض، فقد خصص قانون المالية للسنوات 2013 و2014 و2015 اعتمادات بلغت 10 مليار و6,65 مليار و7,5 مليار درهم على التوالي لتصفية هذه المتأخرات بصفة تدريجية، حيث تمت تصفيتها نهائيا خلال شهر فبراير 2015 مع إغلاق حساب تعديل أسعار المواد النفطية السائلة.

الفصل الثاني : دعم غاز البوطان

1.II. وضعية السوق الدولية للمواد النفطية

عرف سعر النفط الخام مستويات منخفضة خلال سنتي 2015 و2016 حيث لم يتعدى 65 دولار للبرميل. وقد سجل تراجعا ملحوظا خلال الأسدس الثاني لسنة 2015 بانتقاله من 64 دولار للبرميل في شهر ماي إلى 38 دولار للبرميل في شهر ديسمبر. أما في سنة 2016، فقد شرع في الارتفاع حيث انتقل من 31 دولار للبرميل في شهر يناير إلى 46 دولار للبرميل في شهر يوليو. عموما، بلغ السعر المتوسط السنوي للنفط الخام 52 دولار للبرميل في سنة 2015 و41 دولار للبرميل حتى متم شهر يوليو 2016.

تطور السعر المتوسط للنفط الخام خلال سنتي 2015 و2016
(دولار للبرميل)

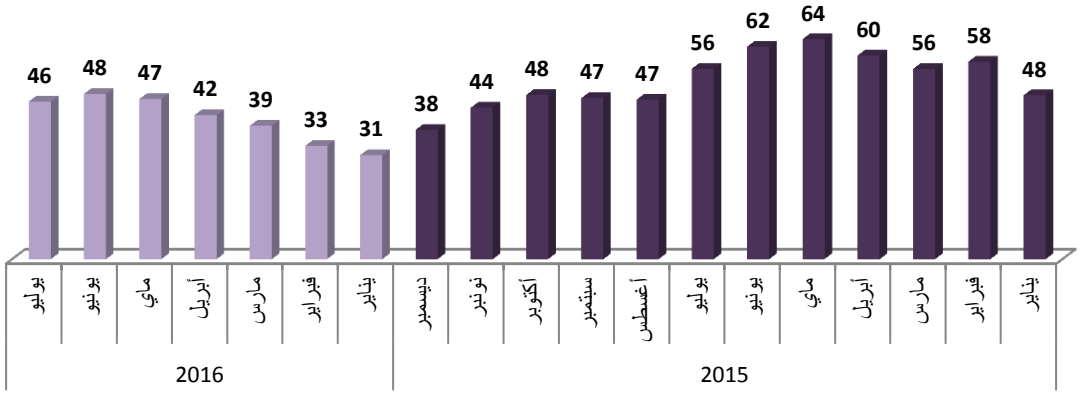

بالنسبة لغاز البوطان، سجل سعره المتوسط ما يناهز 412 دولار للطن في سنة 2015 و326 دولار للطن في سنة 2016 إلى غاية شهر يوليو. وتأكد هذه المستويات الارتباط الموجود بين أسعار النفط الخام وغاز البوطان، والذي يقدر بفارق 7,9 أضعاف بينهما في سنتي 2015 و2016. يتضح هذا الارتباط بين النفط الخام والبوتان، كما يبينه المبيان أسفله، خصوصا عند مقارنة المستويات السنوية، لأن التقلبات اليومية والشهرية لكل منهما يخضع لعوامل موسمية خاصة لكل مادة على حدة.

تطور السعر المتوسط لغاز البوتان خلال سنتي 2015 و2016
(دولار للطن)

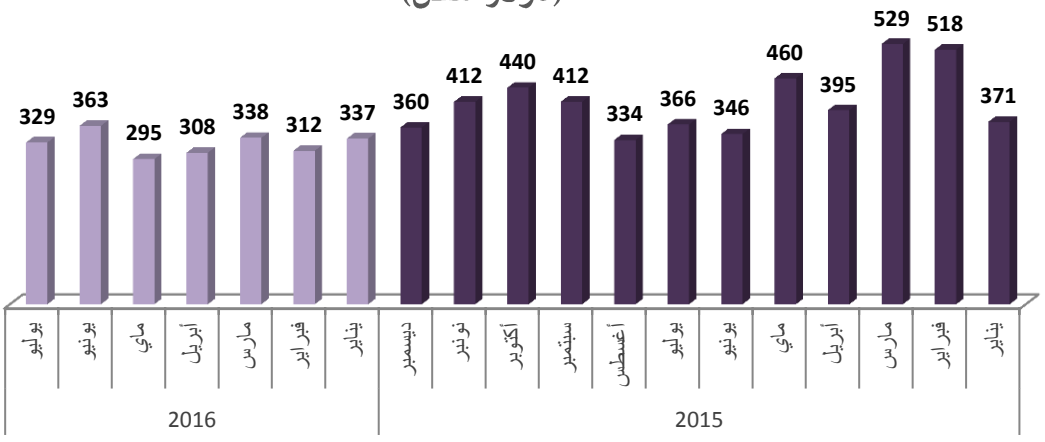

وقد سجل السعر المتوسط لغاز البوطان أدنى مستوياته منذ حوالي 12 سنة، حيث بلغ 326 دولار للطن إلى متم شهر يوليو 2016 مقابل 356 دولار للطن سنة 2004 (المبيان أسفله).

تطور للسعر المتوسط السنوي لغاز البوتان (دولار للطن)

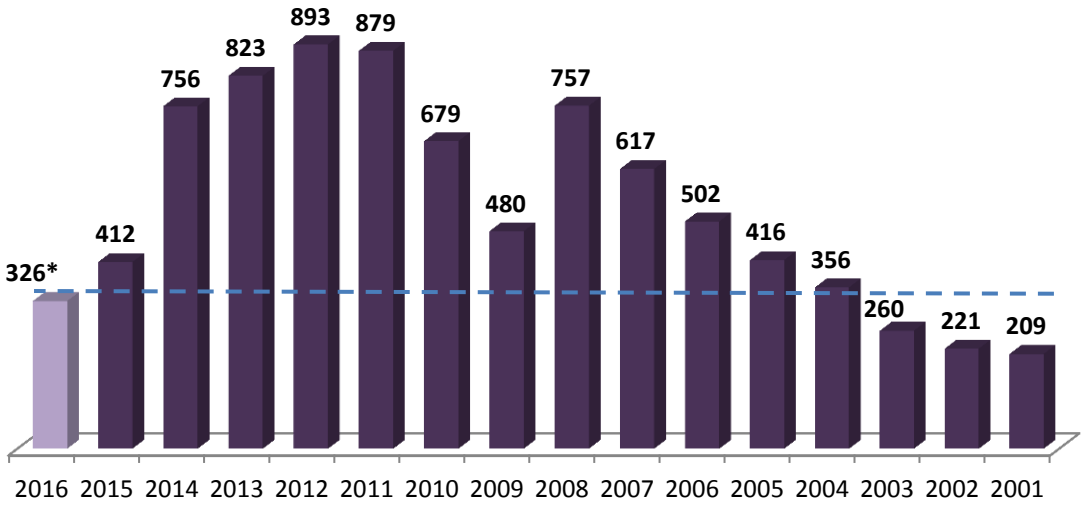

* الفترة يناير يوليو 2016

أما بالنسبة لسعر صرف الدولار المتوسط، فقد ظل في نفس المستوى الذي سجله في سنة 2015 أي 9,79 درهم للدولار. ويبقى هذا المستوى أعلى من المستويات المسجلة في السنوات الفارطة لاسيما 8,39 درهم للدولار في سنة 2014، كما يوضحه المبيان التالي:

تطور السعر المتوسط لصرف الدرهم بالدولار خلال سنتي 2015 و2016

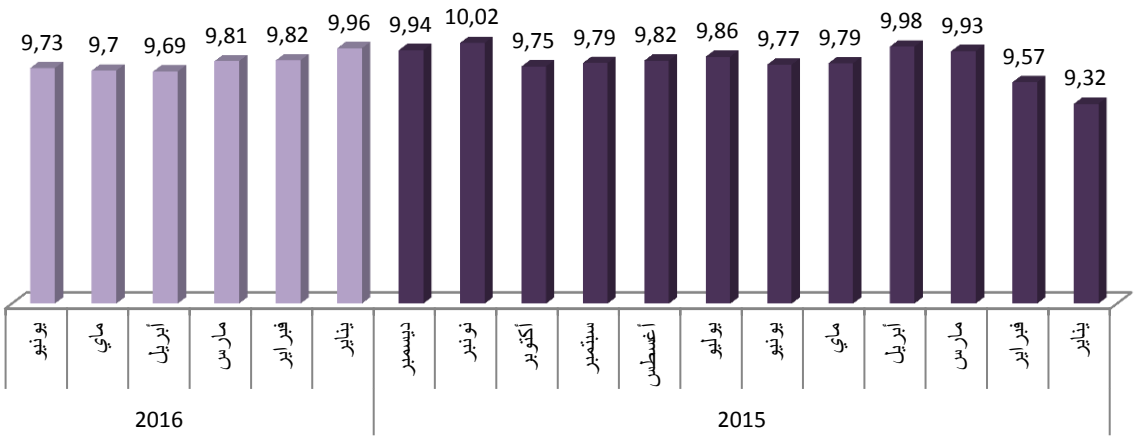

2.II.إعادة هيكلة نظام دعم غاز البوتان

يظل سعر غاز البوتان ثابت في 3333,33 درهم للطن على المستوى الوطني منذ سنة 1990، أي ما يقارب 40 درهم بالنسبة للقنينة من فئة 12 كلغ و10 دراهم للقنينة من فئة 3 كلغ، دون احتساب فارق النقل الخاص بكل منطقة. من أجل تسويق غاز البوتان بهذا السعر علما أن سعره الحقيقي مرتفع في السوق العالمية، تتحمل منه الدولة جزء كبير مع تحييد كل تقلباته اليومية والموسمية. ولهذا الصدد، تستعين الدولة بآليات تمكنها من دعم غاز البوتان على عدة مستويات من السلسلة التسويق.

ويجدر التذكير أنه إلى حدود شهر ماي 2016، تدخلت الدولة على ثلاث مستويات وهي (أ) مستوى الاستيراد و(ب) مستوى النقل و(ج) مستوى التوزيع. ابتداء من شهر يونيو، تم العمل بنظام جديد مكن من تبسيط هذه الآليات وذلك بحذف الدعم الموجه عند الاستيراد وإدراجه بشكل جزافي في بنية سعر غاز البوتان. وبالتالي، تم حصر دعم غاز البوتان على مستوى النقل والتوزيع.

1.2.II. على مستوى الاستيراد

◄ تسوية ملفات الاستيراد بالماضي

يعرف السعر العالمي لغاز البوتان تقلبات هامة، ترتب عنها فارق ملموس بين تكاليف الاستيراد المحددة شهريا في بنية الأسعار وتكاليف الاستيراد الحقيقية التي تخضع لتقلبات يومية. ومن أجل تصحيح هذه الوضعية، كان يتم إما أداء أو استرجاع الفارق حسب ما إذا كان لصالح الدولة أو لصالح للشركات، وذلك لضمان تزويد البلاد بهذه المادة الحيوية حيث تتم تغطية جل الحاجيات منها عن طريق الاستيراد.

◄ تثبيت تكاليف الاستيراد في فاتح يونيو2016

ابتداء من فاتح يونيو2016، وبموجب قرار الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة رقم 16-1242 ، أصبحت التكاليف المتعلقة بتسوية ملفات استيراد غاز البوتان جزافية، حيث تم إدراجها في مختلف بنود بنية سعر غاز البوتان. ومنه، فقد انحصر دعم غاز البوتان على مستوى النقل والتوزيع فقط.

2.2.II. على مستوى نقل الغاز بالجملة

تتحمل الدولة كلفة نقل غاز البوطان من الموانئ إلى مراكز التعبئة وذلك للحفاظ على نفس الثمن الأساسي في جميع المناطق، دون احتساب فارق النقل الداخلي لكل منطقة. وكان يتم تمويل هذه العملية جزئيا من خلال الرسم المتعلق بنقل الغاز، الوارد سابقا في بنية الأسعار بمبلغ 50 درهما للطن، والذي تم حذفه خلال مراجعتها الأخيرة.

3.2.II. على مستوى التوزيع

تتحمل الدولة كليا الفارق بين سعر البيع للمواطنين المحدد في 3333,33 درهم للطن (أي 40 درهم بالنسبة للقارورة من فئة 12 كلغ و10 دراهم للقارورة من فئة 3 كلغ) والسعر الحقيقي لغاز البوطان الذي يتضمن لاسيما تقلبات السوق الدولية، وتكاليف التوزيع وهوامش المهنيين، حيث يمثل الدعم على مستوى التوزيع أهم جزء بما يقارب 95% من الدعم الإجمالي لهذه المادة.

3.II. نفقات المقاصة لغاز البوتان

1.3.II. نسبة الدعم الأحادي لغاز البوتان

نتيجة انخفاض سعر غاز البوتان في السوق العالمية، سجلت نسبة الدعم الأحادي 2 760 درهم للطن أي ما يعادل 32,6 درهم للقنينة من فئة 12 كلغ و 8,8 درهم للقنينة من فئة 3 كلغ. ويجدر التذكير أن نسبة الدعم الأحادي قد بلغت بالماضي ما يفوق 80 درهم للقنينة من فئة 12 كلغ بين السنوات 2010 و2014.

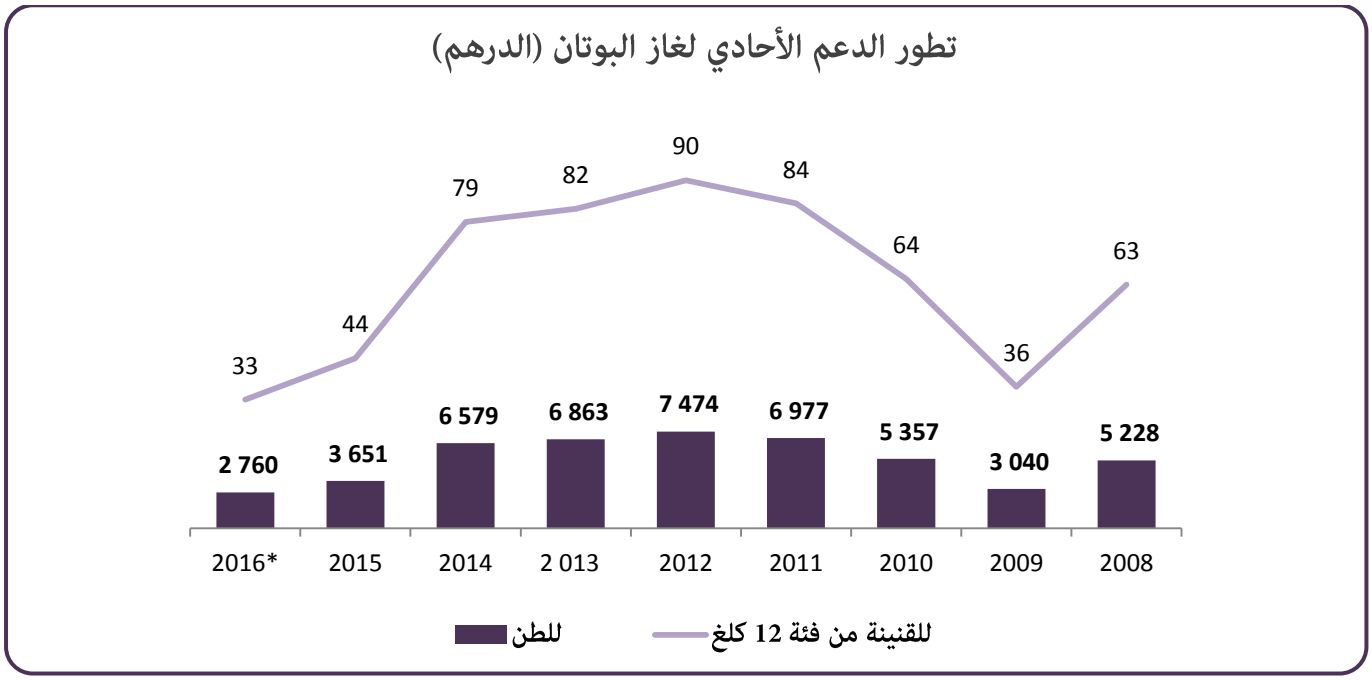

وقد تراجعت النسبة المدعمة من غاز البوتان حيث كانت تمثل بالماضي حوالي 70% من التكلفة الحقيقية لهذه المادة فانتقلت إلى 52% في سنة 2015 و45% في سنة 2016.

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016*
سعر التكلفة الحقيقي (درهم للقنينة)	103	76	104	124	130	122	119	84	73
نسبة الدعم (%)	61%	48%	62%	68%	69%	67%	66%	52%	45%
نسبة ثمن البيع (%)	39%	52%	38%	32%	31%	33%	34%	48%	55%

* الفترة يناير-يوليو 2016

2.3.II. الاستهلاك الوطني لغاز البوتان

تضاعف الاستهلاك الوطني لغاز البوتان بين سنتي 2002 و2015 حيث انتقل من 1,1 مليون طن إلى 2,165 مليون طن، أي بارتفاع سنوي يناهز 5%.

تطور الاستهلاك الوطني لغاز البوتان (مليون طن)

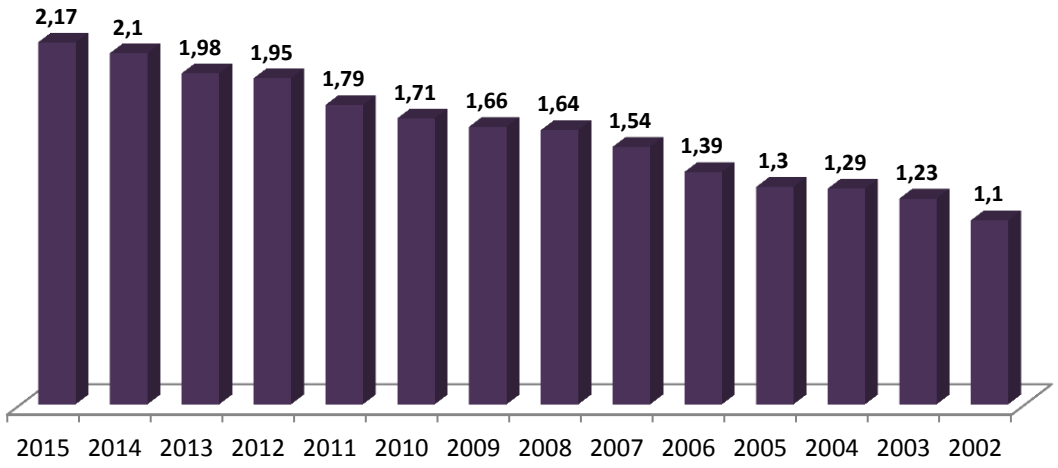

3.3.II. نفقات مقاصة غاز البوتان

بلغت نفقات دعم غاز البوتان 8,65 مليار درهم في سنة 2015 في حين تراوحت بين 13 و14,7 مليار درهم بين سنتي 2011 و2014.

تطور نفقات المقاصة للمواد النفطية بما فيها غاز البوتان (مليار درهم)

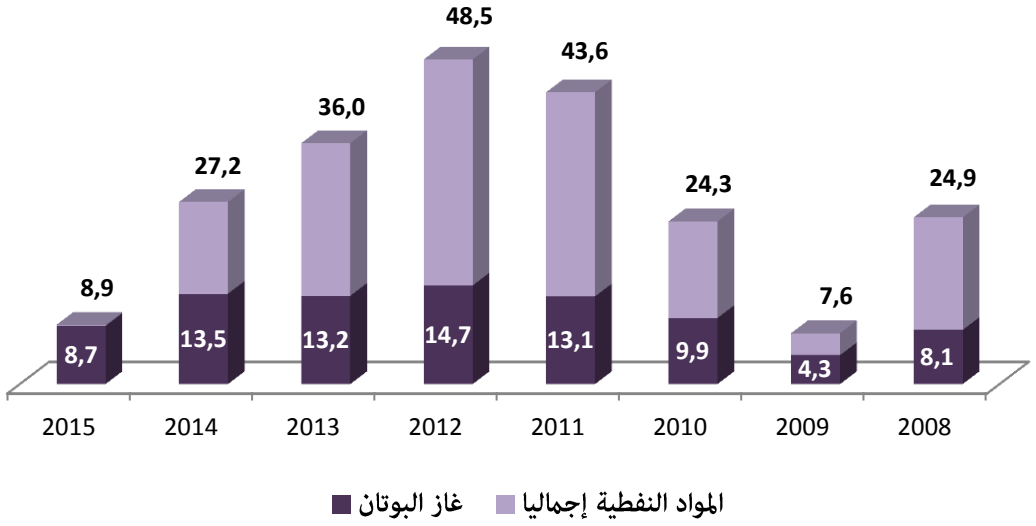

الفصل الثالث : دعم مادة السكر

1.III. وضعية السوق العالمية للسكر خلال 2015-2016

1.1.III. إنتاج واستهلاك السكر على المستوى العالمي

أفادت توقعات أبرز المراجع الدولية أن الإنتاج العالمي للسكر سيعرف تراجعا برسم سنة 2016، مسجلا أول عجز للعرض بالنسبة للطلب منذ ست سنوات قد يتراوح بين 6 و11 مليون طن. بالنسبة للمنظمة الدولية للسكر مثلا، فإن الإنتاج العالمي لهذه المادة قد يصل إلى 163,9 مليون طن في سنة 2016 مقابل 171,2 مليون طن لسنة 2015، أي بانخفاض بنسبة 4%. أما فيما يخص الاستهلاك، فيتوقع أن يصل إلى 170,55 مليون طن، حيث سيقدر العجز ب 6,7 مليون طن.

و يحدث هذا العجز بعد عدة سنوات من فائض العرض الذي سجل على التوالي 1,1 مليون طن و 6,2 مليون طن و 10,3 مليون طن و 3,1 مليون طن و 2,6 مليون طن برسم المواسم الممتدة من 2011 إلى 2015.

2.1.III. تطور سعر السكر الخام في الأسواق العالمية

عرف السوق العالمي للسكر تغيرات عميقة خلال السنوات الأخيرة ترتبت عنها تقلبات هامة. فقد انتقل السعر المتوسط للسكر الخام من 376 دولار للطن في سنة 2008 إلى أقصى مستواه أي 662 دولار للطن في سنة 2011، ثم سجل انخفاضا ب 386 دولار للطن في سنة 2016. و بخصوص سنة 2016، عرف سعر السكر الخام تطايرا موسميا هاما حيث تراوح بين 309 و495 دولار للطن.

تطور سعر السكر الخام (الدولار للطن)

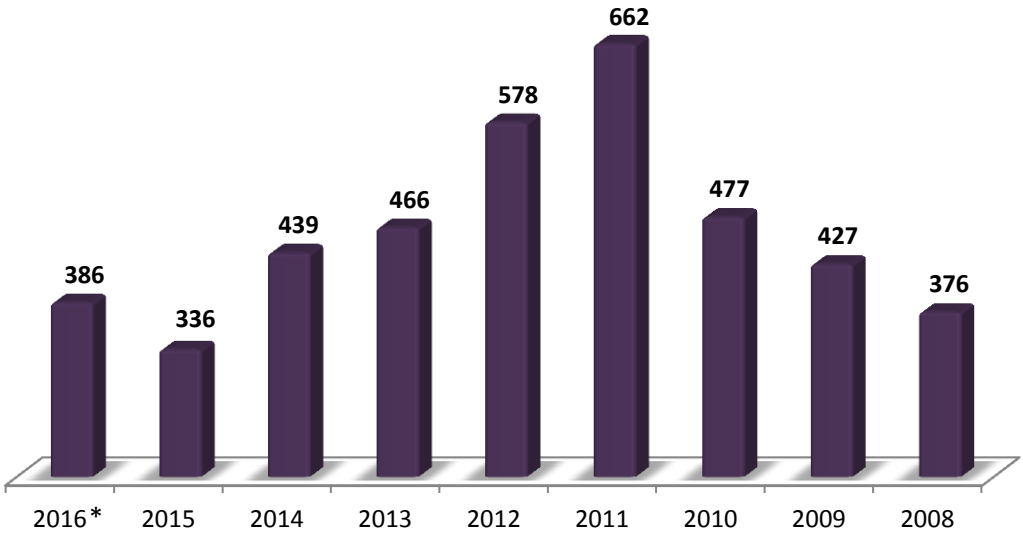

(*) الفترة يناير يوليو 2016

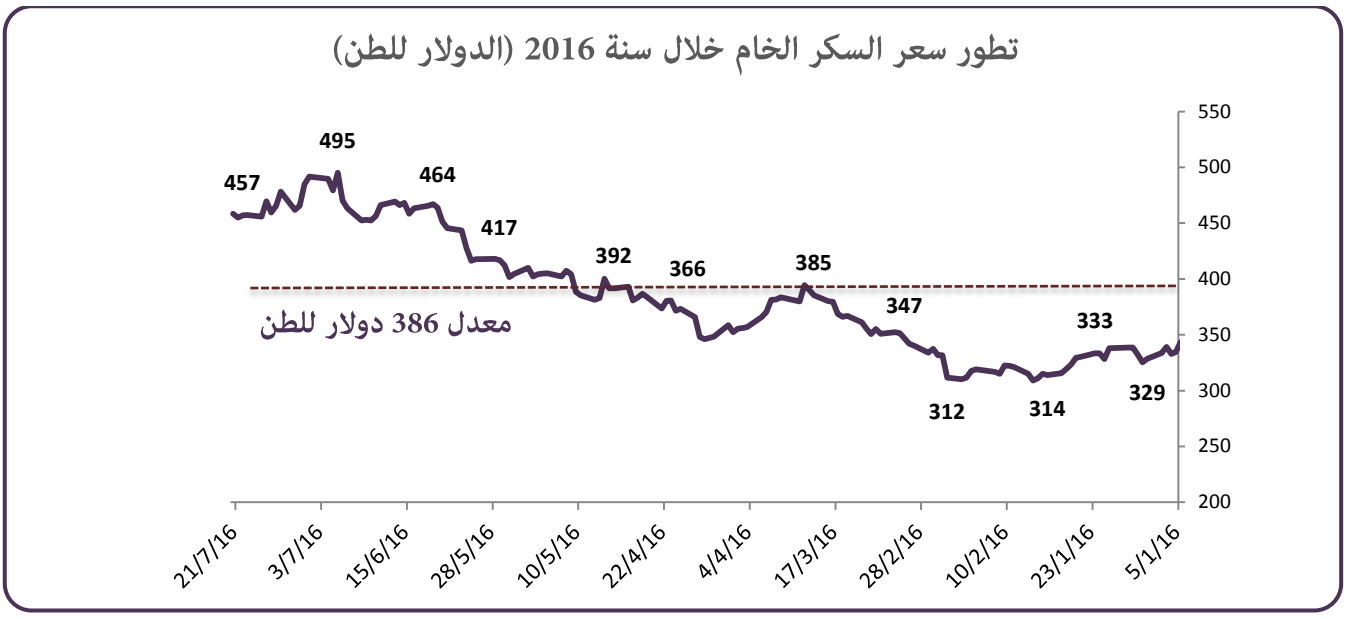

ويفسر ارتفاع سعر السكر الخام ابتداء من شهر أبريل 2016 إلى العجز المتوقع في الانتاج العالمي للسكر و لأشغال صناديق المضاربات.

2.III. وضعية سلسلة السكر بالمغرب

1.2.III. استهلاك السكر الأبيض

تبلغ الكميات المستهلكة من السكر المكرر على المستوى الوطني حوالي 1,2 مليون طن بزيادة سنوية في الاستهلاك تناهز 1,8٪. بالنسبة لسنة 2016، تقدر الكميات المستهلكة ب 1,246 مليون طن مقابل 1,224 مليون طن لسنة 2015. ويصنف الاستهلاك الوطني من السكر المكرر حسب نوعيته كما يلي : 55٪ من السكر المحبب 32٪ من السكر القالب و13٪ من السكر المقرط.

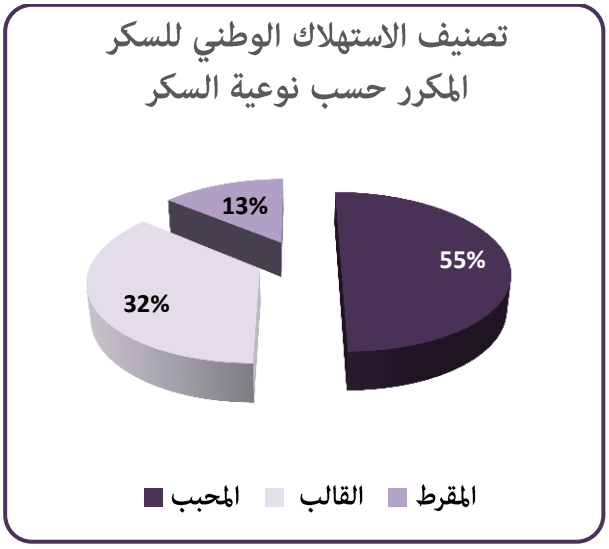

(*) توقع سنة 2016

2.2.III الإنتاج الوطني من السكر المكرر و الواردات من السكر الخام

نتيجة المجهودات المبذولة من طرف الدولة لاسيما عن طريق إعادة تقييم الزراعات السكرية من جهة، وتعزيز الحوافز المالية لصندوق التنمية الفلاحية من جهة أخرى، التي تندرج في إطار عقد برنامج السلسلة السكرية برسم الفترة 2013-2020، عرف الإنتاج الوطني من السكر المكرر تحسنا ملموسا حيث انتقل من 250 ألف طن في سنة 2012 إلى 510 ألف طن في سنة 2015، و يتوقع أن يفوق 607 ألف طن برسم سنة 2016. وبذلك انتقلت نسبة تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني من السكر من 20% في سنة 2012 إلى 29% في سنة 2013، و يتوقع أن تبلغ 50% في سنة 2016.

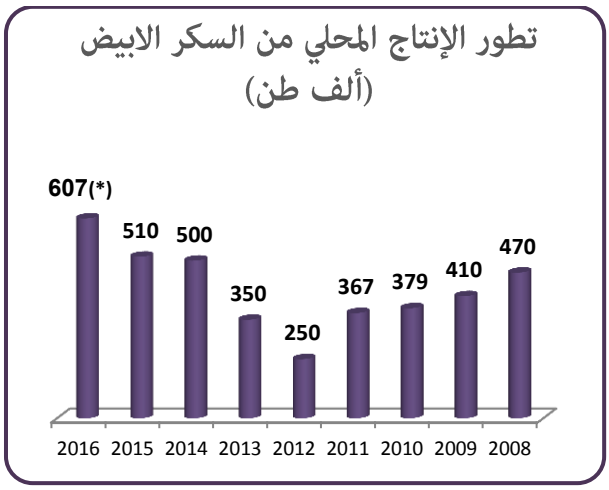

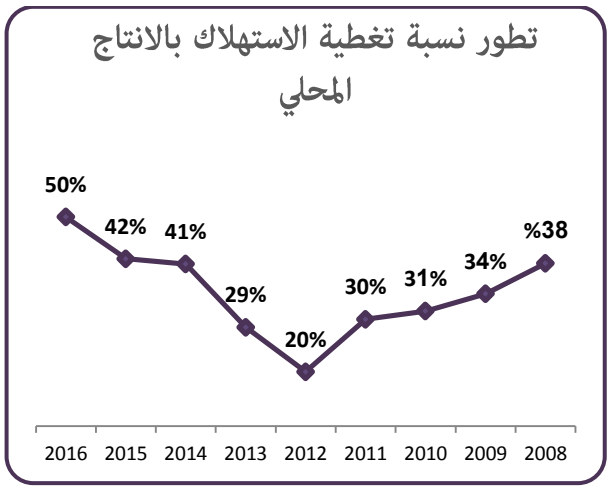

* توقعات 2016

يهدف استيراد السكر الخام إلى تغطية النقص في الإنتاج الوطني. نظرا للظروف المناخية السلبية التي عرفتها المواسم الماضية والتي أدت إلى انخفاض قوي في إنتاج السكر الوطني، ازدادت الواردات بشكل مهم حيث سجلت حوالي 80% من الاستهلاك الوطني في سنة 2012. أما خلال سنتي 2015 و2016، ونظرا لتحسن الإنتاج الوطني للنباتات السكرية و لاسيما بتقوية السلسلة على مستوى الإنتاج، فقد انخفضت الواردات إلى 58% في سنة 2015 و 50% في سنة 2016.

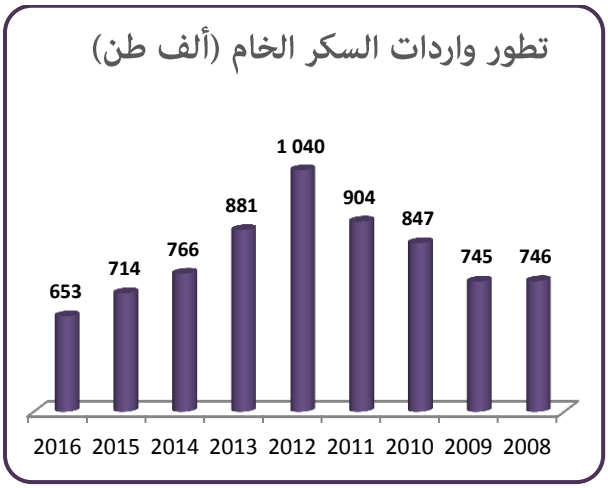

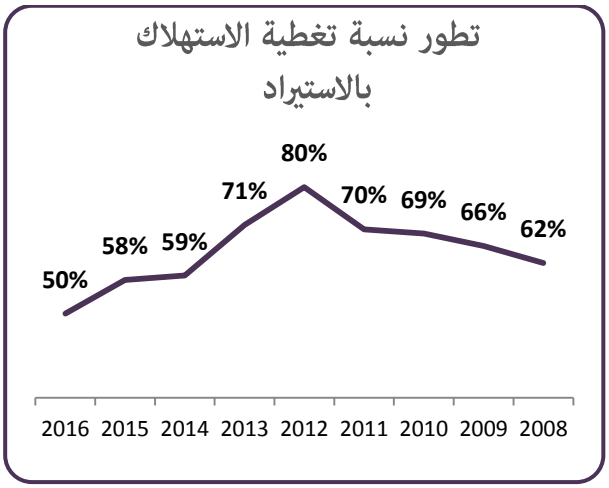

* توقعات 2016

3.III. تطور نفقات مقاصة السكر

يستفيد قطاع السكر من نوعان من الدعم :

1.3.III. الدعم الجزافي الموجه للسكر المكرر

نتيجة إعادة تقييم أسعار الزراعات السكرية، انتقل الدعم الجزافي من 2 140 درهم للطن في سنة 2011 إلى 2 847 درهم للطن في سنة 2013 مع احتساب الضريبة على القيمة المضافة. ومنه انتقلت كلفة مقاصة السكر عند الاستهلاك من 2,5 مليار درهم في سنة 2011 إلى 3,4 مليار درهم خلال السنوات 2013 و2014 و2015.

تطور الدعم الجزافي عند استهلاك السكر المكرر (مليون درهم)

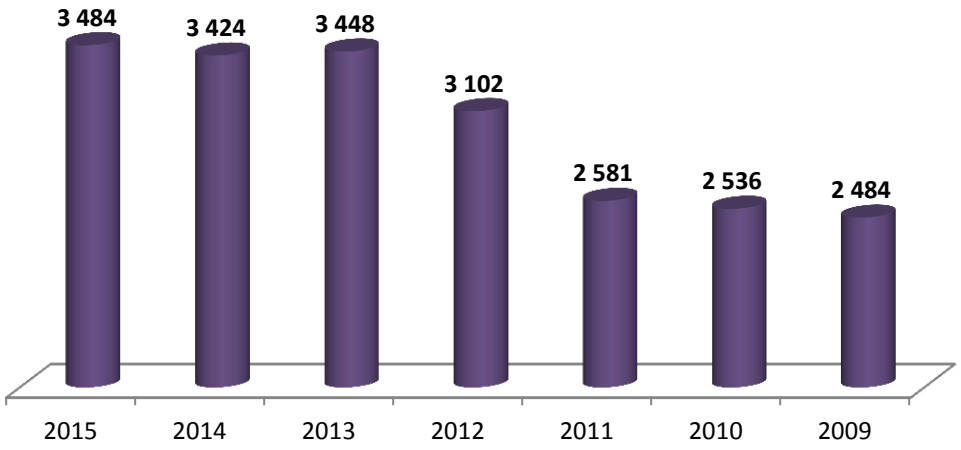

2.3.III. الدعم الإضافي الموجه لاستيراد السكر الخام

نظرا لتراجع الأسعار العالمية للسكر الخام، انخفض الدعم الإضافي المتعلق بتسوية استيراد السكر الخام من 2,4 مليار درهم لصالح المستورد في سنة 2011 إلى حوالي 200 و 230 مليون درهم لصالح صندوق المقاصة برسم 2014 و2015.

تطور الدعم الجزافي عند استهلاك السكر الخام (مليون الدرهم)

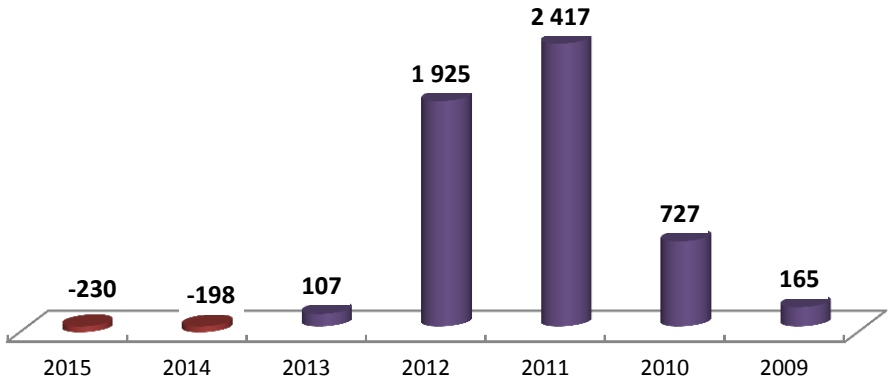

III.3.3. التكلفة الاجمالية لدعم مادة السكر

عرف الغلاف المالي الإجمالي لدعم مادة السكر تراجعا ملحوظا خلال سنة 2015 حيث بلغ 3,25 مليار درهم تنقسم إلى دعم 3,48 مليار درهم برسم الدعم الجزافي الموجه للسكر المكرر، واسترجاع لمبلغ 230 مليون درهم برسم ملفات استيراد السكر الخام لصالح صندوق المقاصة.

تطور نفقات دعم مادة السكر (مليون درهم)

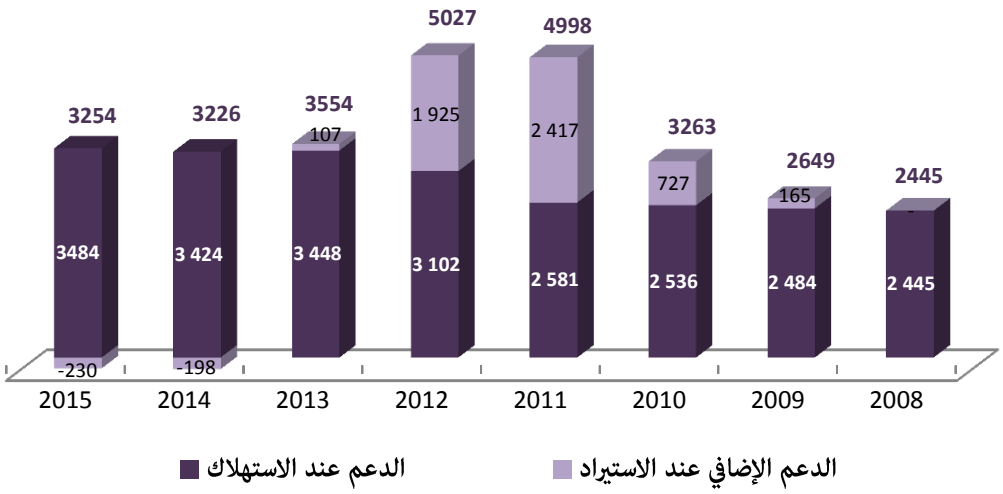

الفصل الرابع : وضعية دعم الدقيق الوطني للقمح اللين

1.IV. وضعية الأسواق العالمية للحبوب خلال سنة 2016-2017

1.1.IV. الإنتاج والاستهلاك العالميين للحبوب

تعدى الإنتاج العالمي للحبوب خلال سنة 2016 ملياري طن للسنة الرابعة على التوالي حيث بلغ 026 2 مليون طن منها 729 مليون طن من القمح، أي بزيادة 1.2٪ بالنسبة لسنة 2015، و بفارق 1-٪ من المستوى القياسي المسجل في سنة 2014.

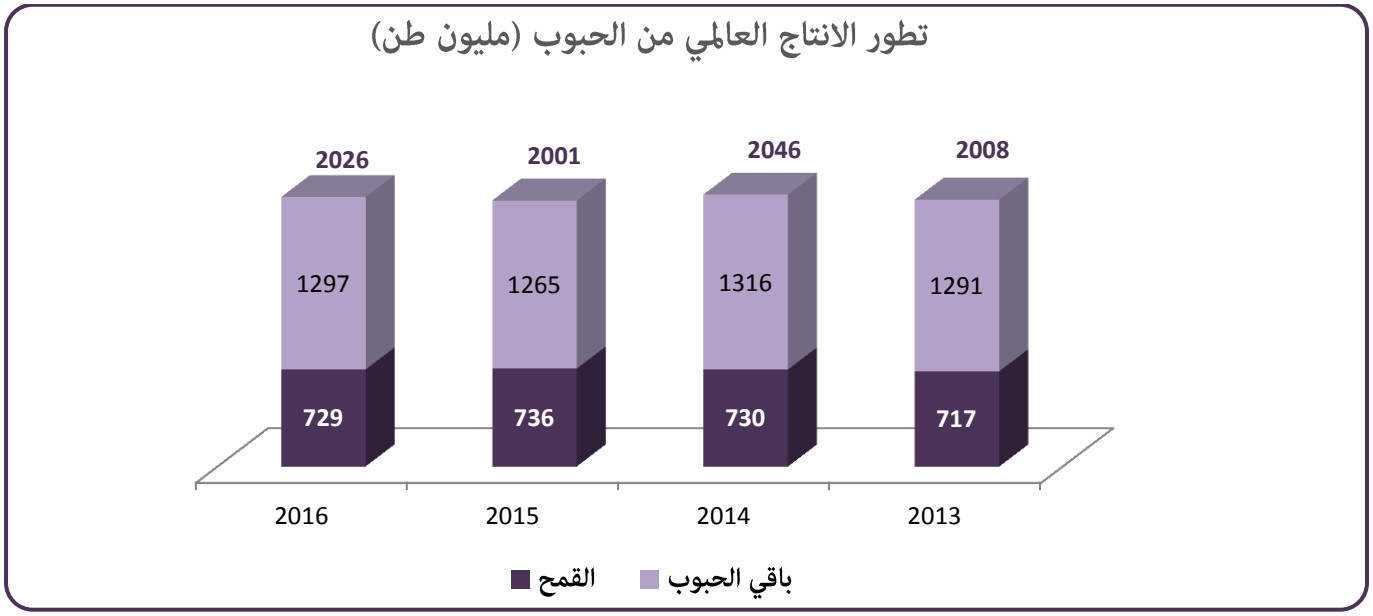

يقدر الاستهلاك العالمي للحبوب برسم سنة 2016 بحوالي 010 2 مليون طن. وتبلغ الكميات المتوفرة في الأسواق العالمية 493 2 مليون طن.

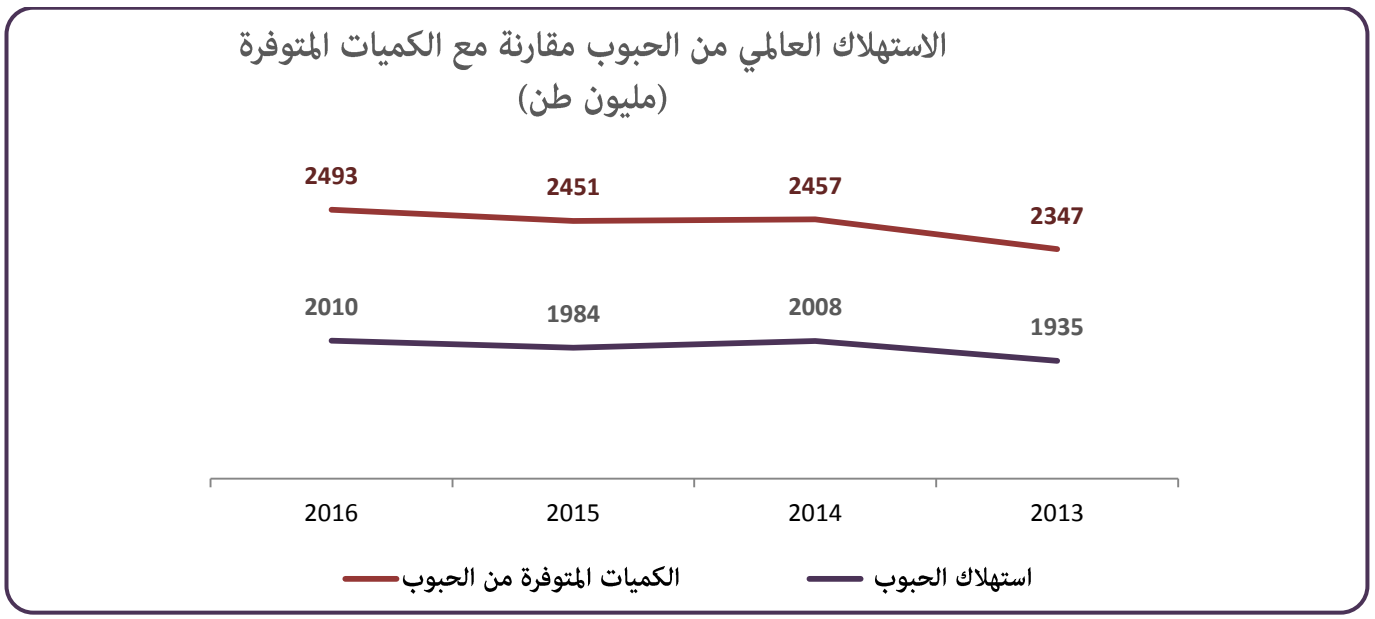

مكن هذان المستويان من الإنتاج والاستهلاك من تعزيز المخزون العالمي من الحبوب للسنة الثالثة على التوالي. حسب التوقعات، tقد يصل المخزون العالمي من الحبوب عند نهاية سنة 2017 إلى 483 مليون طن. أما فيما يخص التجارة العالمية للحبوب خلال سنة 2016، ستناهز 319 مليون طن.

2.1.IV. تطور سعر القمح اللين في السوق الدولية

نظرا لأهمية المخزون العالمي من الحبوب، تميزت سنة 2016 بوفرة العرض من القمح في السوق الدولية بعد ثلاث سنوات متتالية من الإنتاج القياسي على الصعيد العالمي.

نتيجة ذلك، عرفت أسعار القمح اللين تراجعا مهما حيث انتقلت من 314 و310 دولار للطن برسم سنتي 2011 و2012 على التوالي إلى 200 و174 دولار للطن برسم سنتي 2015 و2016 على التوالي.

تطور أسعار القمح اللين (دولار للطن)

وتراوح سعر القمح اللين خلال سنة 2016 بين 161 و191 دولار للطن أي بمعدل 174 دولار للطن.

2.IV. وضعية السوق الوطنية للحبوب

1.2.IV. الانتاج الوطني للحبوب خلال الموسم 2016/2015

◄ الحبوب الثلاثة الرئيسية

بلغ الإنتاج الوطني للحبوب الثلاثة الرئيسية برسم الموسم الفلاحي 2015-2016 ما يناهز 33,5 مليون قنطار، بانخفاض بنسبة 70 في المئة مقارنة مع الموسم 2014-2015 الذي عرف إنتاجا قياسيا بلغ 110 مليون قنطار.

ويعزى هذا الانخفاض إلى الظروف المناخية التي تميزت بعجز كبير في التساقطات المطرية زاد من حدته سوء توزيع مجالي وزمني إضافة إلى ارتفاع درجة الحرارة خلال فصل الخريف، فترة انطلاق نمو الحبوب.

يقدر الإنتاج المتوقع للقمح اللين بـ 18,6 مليون قنطار، متبوعا بالقمح الصلب بـ 8,7 مليون قنطار، ثم الشعير بـ 6,2 مليون قنطار.

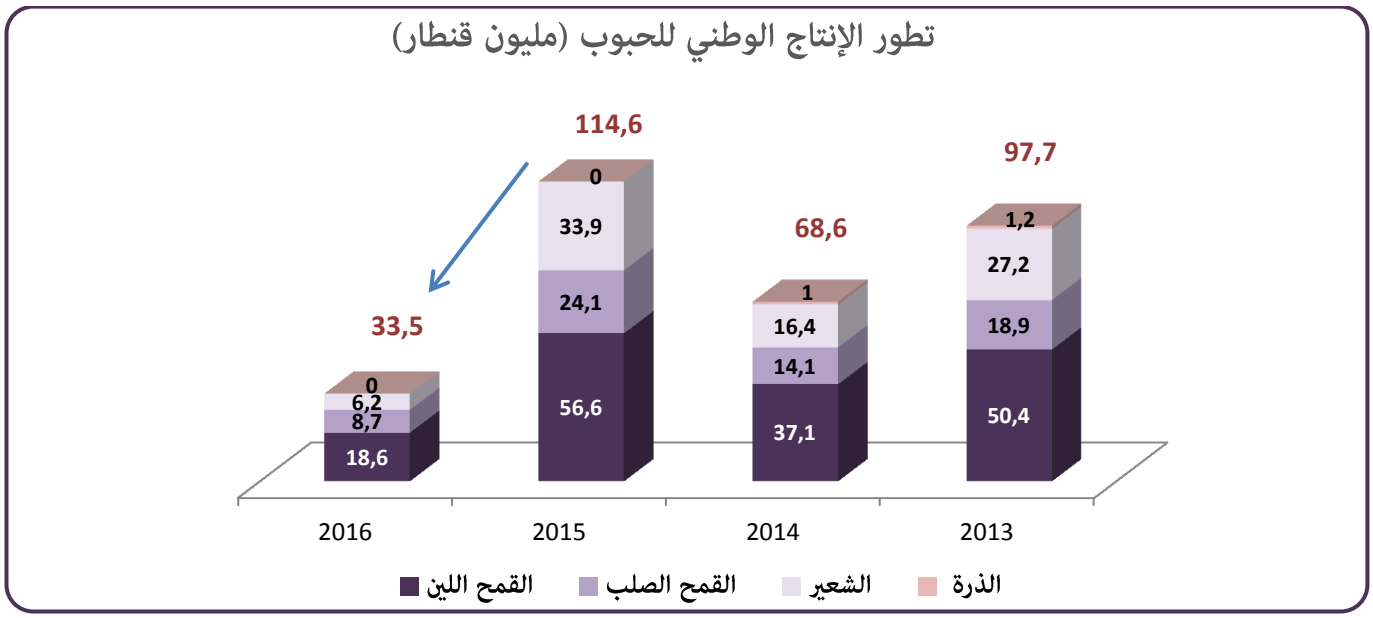

◄ **القمح اللين**

عرف الانتاج الوطني من القمح اللين برسم سنة 2016 تراجعا بنسبة 67% مقارنة مع سنة 2015 حيث مر من 56,6 إلى 18,6 مليون قنطار. يتعلق الامر بأدنى مستوى إنتاج خلال السنوات الأربع الماضية. ورغم ضعف الانتاج الوطني من الحبوب اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير من أجل تحفيز ودعم المنتوج المحلي من القمح اللين :

- الإعلان عن 270 درهم للقنطار كثمن مرجعي لتسويق المحصول الوطني من القمح اللين ذو جودة مرجعية. ويضم هذا السعر جميع التكاليف بما فيها تكاليف النقل والمصاريف الأخرى كالمناولات وكلفة إيصال القمح اللين إلى المطاحن والهوامش؛
- مواصلة العمل بمنحة الخزن المحددة في درهمين (2,00) للقنطار عن كل 15 يوما على مجموع كميات القمح اللين التي تم اقتناؤها والمصرح بها من طرف مؤسسات التخزين خلال فترة التجميع؛
- العمل بنظام طلب العروض من طرف المكتب الوطني للحبوب والقطاني لتزويد المطاحن الصناعية بالقمح اللين لإنتاج الدقيق المدعم. حيث تتحمل الدولة الفارق بين السعر المرجعي لشراء الانتاج المحلي للقمح اللين والثمن المستهدف عند المطحنة المحدد في 258,8 درهم للقنطار؛
- الحد من الواردات خلال فترة التسويق المكثف للمنتوج الوطني لتشجيع تجار الحبوب والمطاحن والتعاونيات لاقتناء واستعمال القمح الوطني وضمان تنافسيته. وقد تم ذلك عبر الإقرار لرسوم جمركية على واردات القمح اللين بنسبة 65 بالمائة طيلة فترة التسويق المكثف الممتدة من 15 يونيو إلى 15 غشت 2016.

وبالرغم من هذه المجهودات فلقد عرفت الكميات المجمعة من القمح اللين تراجعا مهما حيث مرت نسبة التسويق من 67% سنة 2012 إلى 43% سنة 2014 الى 26% سنة 2015. ولقد تراوحت الكميات المجمعة بين 14,7 و22 مليون قنطار خلال الخمس سنوات الأخيرة.

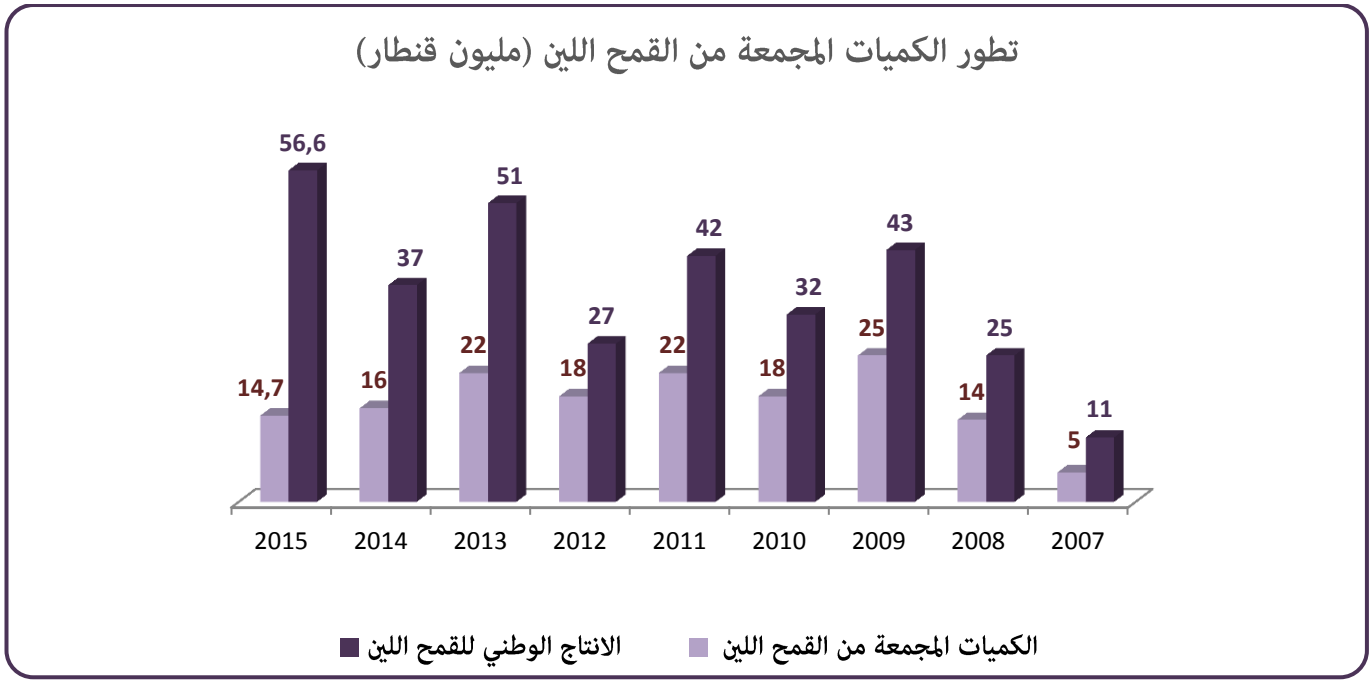

2.2.IV. تطور واردات الحبوب

◄ الحبوب الثلاثة الرئيسية

تهدف واردات الحبوب لتغطية النقص في الإنتاج المحلي، حيث تم استيراد 68,9 مليون قنطار من الحبوب خلال سنة 2016 أي بزيادة 9% مقارنة مع السنة الماضية.

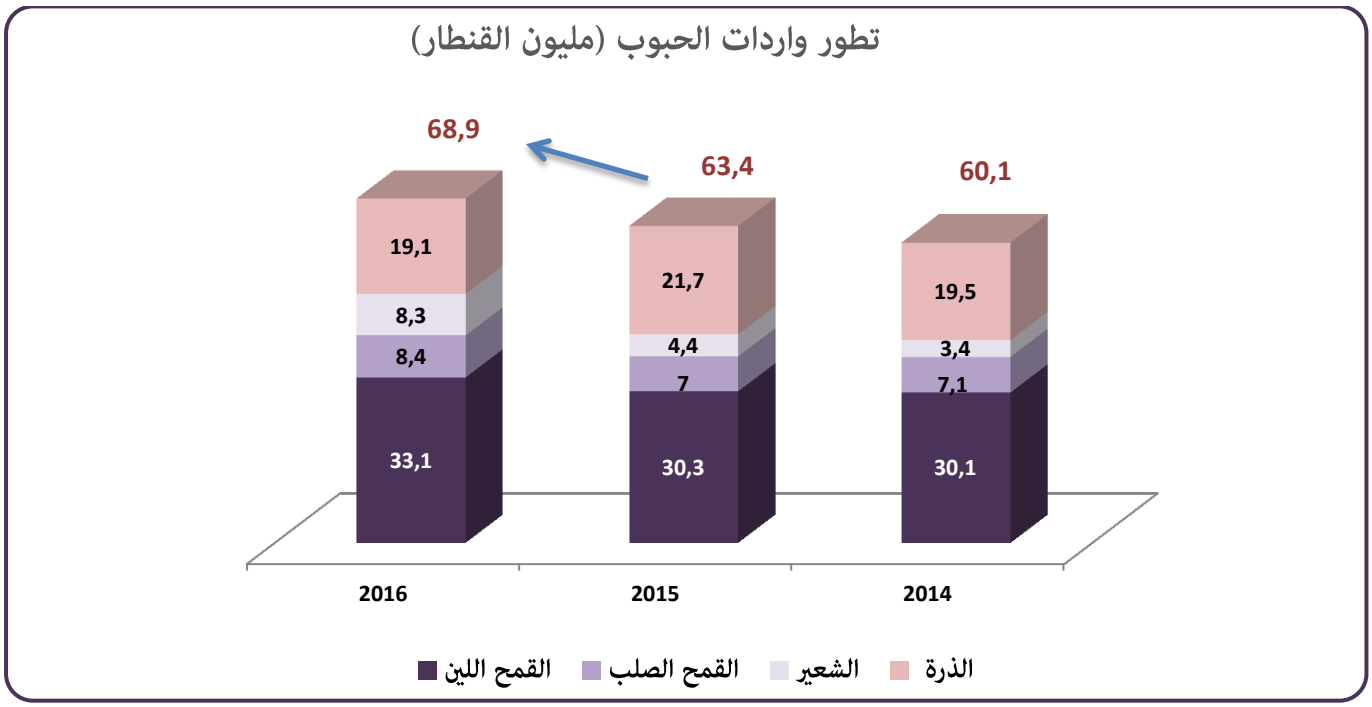

تجدر الإشارة أن ميناء الدار البيضاء استقبل حوالي الثلثين (71 في المائة) من كميات الحبوب المستوردة نظرا لتمركز أكبر للصناعات المستعملة لهذه المواد حول هذه الجهة.

◄ القمح اللين

يمثل القمح اللين حوالي 50% من واردات الحبوب. وقد بلغت واردات القمح اللين خلال سنة 2016 ما يناهز 33,1 مليون قنطار أي بزيادة 9% مقارنة مع السنة الماضية.

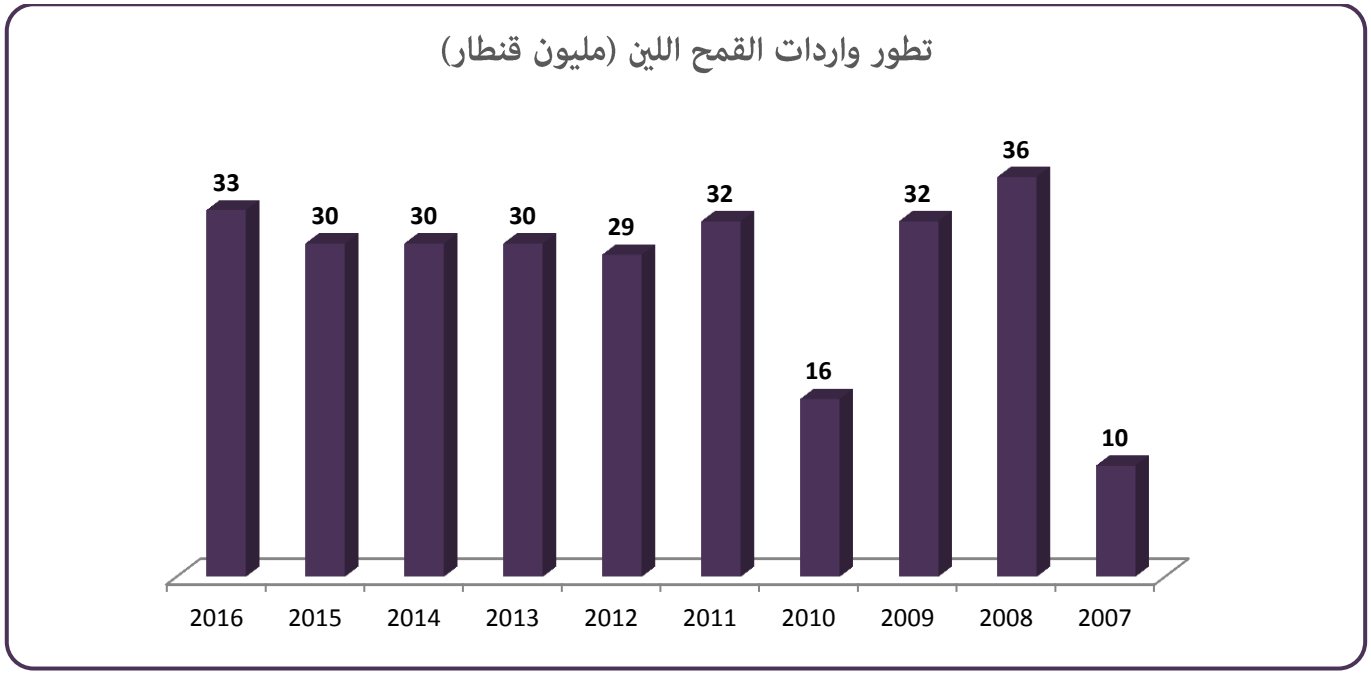

من أجل تحفيز ودعم المنتوج المحلي من القمح اللين تقوم الدولة، حسب الفترات، بمراجعة مستويات الرسوم الجمركية.

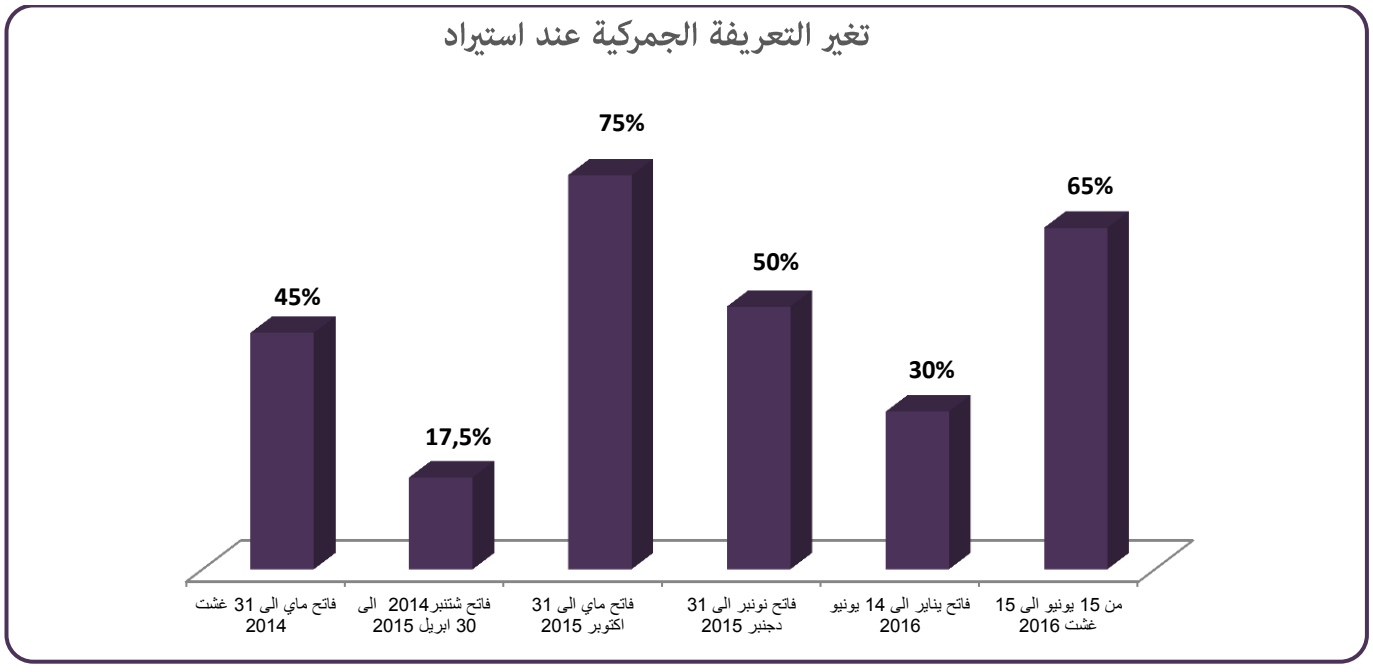

لتجميع المنتوج المحلي من القمح اللين في أحسن الظروف، تم رفع الرسوم الجمركية إلى 65% برسم الفترة الممتدة من 15 يونيو إلى 15 غشت 2016.

3.2.IV. الصناعات التحويلية للحبوب

عرف قطاع التخزين بالمغرب استثمارات مهمة خلال الخمس سنوات الأخيرة. حيث بلغت سعة تخزين الحبوب والقطاني المتوفرة لدى الفاعلين المصرح بهم لدى المكتب 67 مليون قنطار منها ما يقرب 51 مليون قنطار عند هيآت التخزين وما يقارب من 10 مليون قنطار عند المطاحن الصناعية وحوالي 7 مليون قنطار عند مصانع الأعلاف المركبة.

ولقد بلغ العدد الإجمالي للمطاحن الصناعية، إلى غاية متم 2015، 161 وحدة نشيطة موزعة ما بين 137 مطحنة للقمح اللين 15 مطحنة للقمح الصلب و9 مطاحن للشير.

وتبلغ طاقة السحق السنوية للمطاحن النشيطة حوالي 104 مليون قنطار تمثل منها السعة المخصصة لسحق القمح اللين 87 في المائة، والقمح الصلب 11 في المائة فيما تمثل سعة سحق الشعير والذرة 2 في المائة. وتجدر الإشارة إلى أن استعمال الطاقة الإجمالية للمطاحن الصناعية للقمح اللين لا يتجاوز 52 بالمائة.

أما بالنسبة للكميات المسحوقة من طرف المطاحن الصناعية، فقد بلغت خلال موسم التسويق 2015-2016 حوالي 54 مليون قنطار، يمثل منها القمح اللين 45,4 مليون قنطار أي بانخفاض 3% مقارنة مع السنة الماضية.

تطور الكميات المسحوقة من طرف المطاحن الصناعية (مليون قنطار)

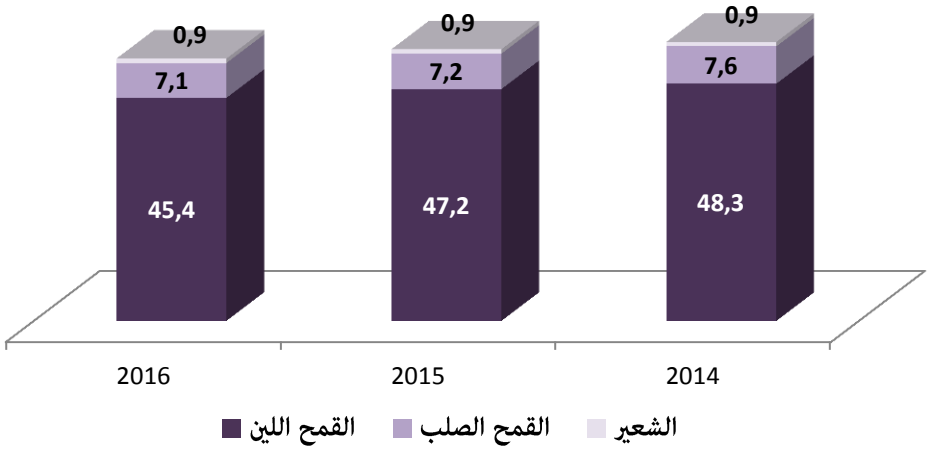

عرفت الكميات المسحوقة من القمح اللين انخفاضا بنسبة 6% مقارنة مع السنة الماضية حيث مرت من 48,3 مليون قنطار إلى 45,4 مليون قنطار.

3.IV. برنامج محاربة آثار تأخر التساقطات

نظرا للظروف المناخية الصعبة التي ميزت سنة 2016، تم الإعلان عن حالة جفاف على مستوى جل مناطق المملكة. تبعا لذلك، قامت الحكومة بوضع برنامج استعجالي للتخفيف من حدة آثار الجفاف بموجب المقرر المشترك رقم 181 بتاريخ 1 فبراير 2016 للوزراء المكلفين بالداخلية والمالية والفلاحة المتعلق بإعلان الجفاف خلال الموسم 2015-2016.

يهم هذا البرنامج إمداد القرى المتأثرة بالجفاف بالماء الصاح للشرب ودعم مربيي الماشية وحماية القطيع.

يتعلق الأمر بعملية توزيع الشعير والأعلاف المركبة للأبقار لفائدة مربيي الماشية المسجلة لدى مصالح المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية وسقي الماشية، وتعزيز تدابير التلقيح وعلاج الماشية.

1.3.IV. عملية توزيع الشعير

في إطار دعم مربيي الماشية وحماية القطيع، تم وضع برنامج لوضع الشعير المدعم رهن إشارة الفلاحين في شبابيك مفتوحة في عدة مراكز ربط تغطي كل التراب الوطني. ولقد تم تحديد ثمن بيع الشعير للمستفيد في درهمين للكيلوغرام مع تحمل الدولة لفارق الثمن وإجبارية إشهار الثمن في كل نقطة بيع.

وقد تم تكليف المكتب بشكل فعلي في بلورة هذه البرامج كما كلف بتنظيم طلبات عروض على الصعيد الوطني وتتبع تموين المراكز المستفيدة في مجموع أنحاء المملكة.

تمويل العملية : تم تخصيص 510 مليون درهم لهذا الغرض حيث تم تحويل هذا المبلغ لفائدة المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني انطلاقا من صندوق التنمية القروية.

2.3.IV. عملية توزيع الأعلاف المركبة للأبقار

في إطار دعم مربيي الماشية وحماية القطيع، تم وضع برنامج لتوزيع الأعلاف المركبة للأبقار. ولقد تم تحديد ثمن بيع هذه الأعلاف للمستفيد في 2,2 درهم للكيلوغرام مع تحمل الدولة لفارق الثمن وإجبارية إشهار الثمن في كل نقطة بيع.

وقد تم تكليف المكتب بشكل فعلي في بلورة هذه البرامج كما كلف بتنظيم طلبات عروض على الصعيد الوطني وتتبع تموين المراكز المستفيدة في مجموع أنحاء المملكة. وتم تكليف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية بتتبع جودة المنتوج.

تمويل العملية : تم تخصيص 300 مليون درهم لهذا الغرض حيث تم تحويل هذا المبلغ لفائدة المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني انطلاقا من صندوق التنمية القروية.

4.IV. تطور نفقات دعم القمح اللين والدقيق الوطني للقمح اللين

مكن تقليص حصيص الدقيق الوطني للقمح اللين إلى 8 مليون قنطار خلال سنة 2015 من جهة، وعدم اللجوء إلى نظام التعويض عند الاستيراد نظرا لتراجع أسعار القمح اللين في السوق الدولية من جهة أخرى إلى انخفاض نفقات مقاصة الدقيق الوطني للقمح اللين إلى 1,52 مليار درهم مسجلة انخفاضا بـ 28% مقارنة مع السنة الماضية وبـ 55% مقارنة مع سنة 2011.

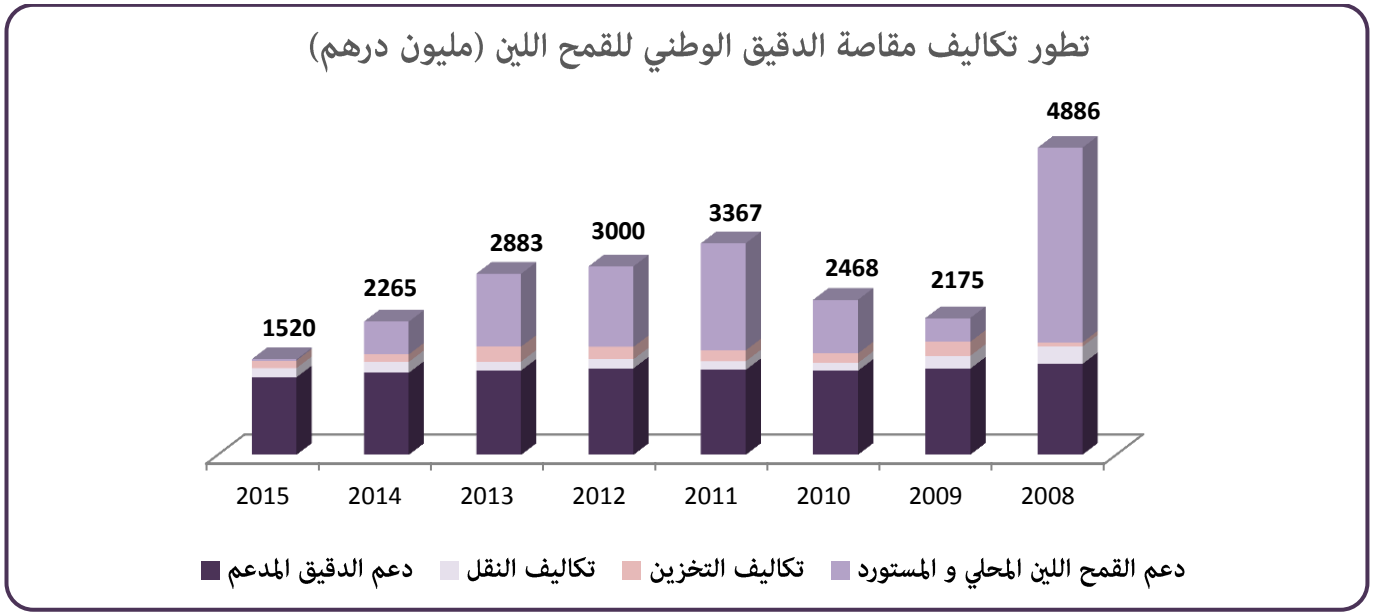

تجدر الإشارة إلى أنه في إطار مواصلة إصلاح نظام المقاصة، تم تقليص حصيص الدقيق الوطني للقمح اللين بمليون قنطار خلال سنة 2016. ومنه سينتقل الحصيص الإجمالي للدقيق الوطني للقمح اللين إلى 6,5 مليون قنطار عند متم سنة 2016.

وقد تبلغ نفقات مقاصة الدقيق الوطني للقمح اللين المتوقعة برسم سنة 2016 ما يناهز 1,2 مليار درهم.

الفصل الخامس: وضعية المقاصة خلال سنة 2016 ومشروع قانون المالية لسنة 2017

1.V. تقدير نفقات المقاصة لسنة 2016

◄ الاعتمادات المفتوحة للمقاصة برسم سنة 2016

لقد خصص مشروع قانون المالية لسنة 2016 اعتمادات تبلغ 15,55 مليار درهم منها 12,05 مليار درهم موجهة لدعم غاز البوطان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين، و3,5 مليار درهم للتدابير المواكبة كالدعم الموجه للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

◄ وضعية الأسواق العالمية

يبلغ متوسط سعر النفط الخام برسم الفترة الممتدة من يناير إلى يوليوز 2016 ما يناهز 40 دولار للبرميل. ويظل هذا المستوى أدنى من فرضية قانون المالية لسنة 2016 المحددة في 61 دولار للبرميل. بينما يبلغ متوسط سعر البوتان برسم نفس الفترة 327 دولار للطن. ويظل هذا المستوى أدنى من فرضية قانون المالية لسنة 2016 المحددة في 450 دولار للطن.

◄ كلفة المقاصة المتوقعة برسم دعم الأسعار

على أساس معطيات السوق العالمية، ستبلغ نفقات المقاصة برسم الفترة يناير- يوليوز 2016 ما يناهز 6,56 مليار درهم. ومنه، قد تصل الكلفة الإجمالية السنوية للمقاصة حوالي 11,4 مليار درهم منها 6,6 مليار درهم برسم غاز البوتان.

2.V. مشروع قانون المالية لسنة 2017

لقد خصص مشروع قانون المالية لسنة 2017 اعتمادات مالية تقدر بـ 14,650 مليار درهم موجهة لدعم مواد غاز البوطان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين من جهة، وللتدابير المواكبة لاسيما الدعم الموجه للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من جهة أخرى.